

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الثامنة والستون

الجلسة ٧٠٨١

الخميس، ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد أرو	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	أذربيجان	السيد مهديف
	الأرجنتين	السيد بيرثيال
	أستراليا	السيد كوينلان
	باكستان	السيد مسعود خان
	توغو	السيد مينون
	جمهورية كوريا	السيد أوجون
	رواندا	السيد ندوهونغوريهي
	الصين	السيد ليو جياي
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	لكسمبرغ	السيد لوكاس
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

جدول الأعمال

السلام والأمن في أفريقيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1361573 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠|١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

السلام والأمن في أفريقيا

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أرحب بالأمين العام والممثلين البارزين الآخرين المشاركين في هذه الجلسة.

وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد جيم يونغ كيم، رئيس البنك الدولي، إلى الاشتراك في هذه الجلسة. وأرحب بالسيد كيم الذي سيشترك عبر تقنية التداول بالفيديو.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو الأشخاص التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد رومانو برودي، المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة الساحل؛ والسفير السيد تيتي أنطونيو، المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة؛ والسيد ميشال ريفيران - دو مينتو، الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لمنطقة الساحل.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة للأمين العام، معالي السيد بان كي - مون.

الأمين العام (تكلم بالفرنسية): أود أن أعرب عن خالص شكري لكم، سيدي الرئيس، على تنظيم الجلسة الحالية. إننا مجتمعون هنا لتعزيز التزامنا تجاه سكان منطقة الساحل في وقت يواجهون فيه احتياجات هائلة.

وتأتي هذه الجلسة لمجلس الأمن في أعقاب زيارتي لمالي والنيجر وبوركينا فاسو وتشاد في الشهر الماضي بصحبة رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي ورئيس البنك الدولي ورئيس مصرف التنمية الأفريقي والمفوض الأوروبي للتنمية. وقد قمنا

بزيارة هذه البلدان لإظهار تضامننا وللتأكيد على الصلات بين السلام والتنمية ولقطع التزام بمواصلة دعمنا.

وخلال تلك الزيارة، تعهد البنك الدولي والاتحاد الأوروبي بتقديم أكثر من ٨,٢ بليون دولار للمنطقة. وسنستمع بشيء من التفصيل اليوم إلى الكيفية التي سيتم بها صرف هذه الأموال. وبالإضافة إلى ذلك، سنستمع إلى إحاطة إعلامية يقدمها المبعوث الخاص، السيد رومانو برودي، حول التقدم الذي أحرزناه في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. وسيعرض ممثل الاتحاد الأفريقي، السيد تيتي أنطونيو، وجهة نظر القارة بشأن جميع هذه العناصر.

وفي كل محطة خلال الزيارة، أجرينا تبادلات متعمقة للآراء مع القادة الوطنيين الذين يعملون من أجل مواجهة التحديات وإيجاد حلول لها.

(تكلم بالإنكليزية)

واتخذنا خطوة أولى هامة في مالي خلال الاجتماع الإقليمي. فقد اجتمع الوزراء الأفارقة وكذلك المنظمات الإقليمية والدولية والمؤسسات المالية لتحسين التنسيق ومعالجة هشاشة منطقة الساحل. ورحبوا بإنشاء مصرف التنمية الأفريقي لصندوق عمل، وهو ما من شأنه المساعدة على دفع عجلة المشاريع التي تعاني نقصاً في التمويل والمساهمة في التنمية على المدى الطويل. وللمضي قدماً، سيجتمع الوزراء مرتين سنوياً لتكثيف الاستجابات بما يتواءم مع التحديات التي تواجه المنطقة.

كما قمت بزيارة مؤثرة جداً إلى تمبكتو. والناس هناك يكفحون للتعافي من آثار انتهاكات حقوق الإنسان والاضطرابات. وأتيحت لي فرصة لرؤية الكنوز الثقافية التي تضررت في الهجمات. وهذه خسارة فادحة لمالي ولتراثنا العالمي المشترك، ولكن بمساعدة منظمة الأمم المتحدة للتربية

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر الأمين العام على بيانه. أعطي الكلمة الآن للسيد جيم يونغ كيم.

السيد جيم يونغ كيم (تكلم بالإنكليزية): إنه لمن دواعي السرور والاعتزاز أن أشارك في هذه الإحاطة الإعلامية، وأشكركم، سيدي، على الدعوة.

كما أشار الأمين العام، كانت الرحلة المشتركة إلى منطقة الساحل فرصة تاريخية لاسترعاء انتباه المجتمع الدولي إلى منطقة مهمة غالبا. وإننا جميعا ممتنون للأمين العام على قيادته في جمع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي والاتحاد الأوروبي ومجموعة البنك الدولي معا في هذه الرحلة، تعبيرا عن جبهة موحدة من الدعم لمنطقة الساحل.

وينبغي لنا جميعا الإعراب أيضا عن امتناننا العميق للحكومة الفرنسية والرئيس هولاند على قرارهما الشجاع إرسال قوات فرنسية للمساهمة في إحلال الاستقرار في معظم منطقة الساحل. فمن المرجح أن بعثتنا المشتركة، بقيادة الأمين العام، لم تكن لتتم أبدا بدون تلك القوات. كما أننا ممتنون جدا للعمل الجيد الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، والذي شهدناه مباشرة أثناء الرحلة.

ورسالتنا اليوم ينبغي أن تكون واضحة تماما. إن العالم سيدعم منطقة الساحل. وزيارتنا المشتركة في الشهر الماضي أعطتنا جميعا فكرة أفضل عن التحديات التي تواجه شعوب منطقة الساحل وقادتها. لقد جعلتني حتى أكثر اقتناعا بأننا إذا عملنا معا، يمكننا أن نقدم لمشاكل المنطقة حولا مستدامة وربما تغييرية. وقد غادرتُ منطقة الساحل مفعما بالأمل والتفاؤل. وأحد الاستنتاجات التي استنتجناها من زيارتنا هو أن هناك حاجة إلى نهج منسق وإقليمي للتصدي للتحديات الإنمائية الكبرى في المنطقة. والصياغة الأخيرة لخطة التنسيق

والعلم والثقافة (اليونسكو)، فإننا نتحرك لحماية هذا التراث. وأنا أدين كل الهجمات على دور العبادة وأدعو إلى المصالحة والمساءلة.

ويجب أن نستمر في تعزيز بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وأحرزت مالي تقدما نحو استعادة النظام الدستوري. فقد أجريت الجولة الأولى من الانتخابات التشريعية على نحو منظم. ولكن العملية السياسية بين الحكومة والجماعات المسلحة تواجه تأخيرات. وما زلت أشعر بالقلق إزاء الوضع الأمني في الشمال.

وفي جميع أنحاء المنطقة، هناك خطر على الأمن بسبب الأعمال الإرهابية والاتجار بالأسلحة والمخدرات والبشر والأشكال الأخرى للحرمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. ويجب علينا بذل مزيد من الجهد للتصدي للأزمات الغذائية التي تعاني منها منطقة الساحل. وعلينا أيضا تحسين الأوضاع في المجتمعات الأصلية للمهاجرين مع إيجاد مزيد من الفرص القانونية للمهاجرين للعمل في الخارج. ومساحة المنطقة الشاسعة وحدودها الطويلة التي يسهل اختراقها يعينان أنه لا يمكن معالجة هذه التحديات بنجاح إلا إذا عملت بلدان المنطقة معا. وستواصل الأمم المتحدة جهودها لتعزيز الأمن والحوكمة الرشيدة والقدرة على الصمود.

وقد عدت من الزيارة بإحساس واضح بأنه يتعين علينا بذل جهود أكبر بكثير لمحاربة الفقر وتمكين المرأة وتوفير فرص عمل للشباب وضمان أن يكون لدى جميع سكان منطقة الساحل ما يحتاجون إليه لبناء مستقبل أفضل.

وأني أترقب الاستماع إلى وجهات نظر أعضاء المجلس حول كيفية تمكننا من تحقيق ذلك، وأعوّل على اوفاء جميع الشركاء بوعودهم، بحيث يمكن لهذه الرؤية الهامة أن تكسر دورة الفقر وانعدام الأمن وتبشّر بعصر من الرخاء والاستقرار للجميع.

لقد ناضلت شعوب منطقة الساحل فترة طويلة جدا ولم تحقق سوى نمو اقتصادي ضئيل جدا. فقد تحمّلت أجواء قاسية في فترة من المجاعة. وعانت لعنات متشابكة بشكل معقد، من معدلات الخصوبة المرتفعة وأكبر عدد في العالم من وفيات الأمهات والأطفال. وليس هناك أي شيء طبيعي أو مقرر سلفا حول هذه الحالة المؤسفة. لقد خذلنا منطقة الساحل. وتطلعاتنا المتواضعة بتجسد عدم قدرتنا على رؤية ما وراء التحديات الحقيقية. واسمحوا لي أن أكون صريحا. إنّ شعوب منطقة الساحل ليس لديها تطلعات ذاتية متواضعة. بل لديها طموحات عالية، وعلينا أن نستجيب بصورة ملائمة.

وأثناء وجودي في تمبكتو، كانت الرسالة ذاتها لدى جميع أفراد مجموعة متنوعة من الأشخاص. إنهم لا يريدون سوى ما نريده نحن جميعا: عمل لائق، تعليم جيد، الحصول على رعاية صحية نوعية،

أمل بمستقبل أفضل لأبنائهم. وفي بوركينا فاسو، أخبرنا كبار رجال الأعمال أنهم جاهزون للمزيد من الاستثمار، لكنهم بحاجة إلى الحصول على طاقة معقولة التكلفة. فالناس في بوركينا فاسو يدفعون لكهربائهم ٧٤ سنتا لكل كيلواط - ساعة، أي ما يعادل نحو سبعة أضعاف ما ندفعه في واشنطن العاصمة. ومع ذلك، من المتوقع لبوركينا فاسو أن تنمو بمعدل ٦ في المائة في السنتين الحالية والمقبلة. ولا يمكننا إلا أن نتصور معدل نمو بوركينا فاسو لو كانت لديها طاقة معقولة التكلفة.

لذا، يتعيّن علينا جميعا أن نرتقي بتطلعاتنا من أجل منطقة الساحل، لكي تصبح بعلوّ وطموح تطلعات شعوبها. ويجب أن نثبت تضامنا معهم عبر الدعم الفعال والعملي. فمن الممكن تغيير حياة شعوب منطقة الساحل. وكل ما يحتاجون إليه هو التزامنا المطرد بتطلعاتهم إلى حياة أفضل. وإنني أترقب العمل مع جميع أعضاء المجلس لإحداث ذلك.

هي ما تحتاج إليه المنطقة تماما. وسيلتقي وزراء خارجية بلدان منطقة الساحل كل ستة أشهر لتحديد الأولويات المشتركة، ونحن نرحب بقيادة مالي في ترؤس خطة التنسيق لسنتيها الأوليين.

وخلال الرحلة، التزمت مجموعة البنك الدولي بمبلغ ١,٥ مليار دولار لاستثمارات إقليمية جديدة في السنتين المقبلتين. هذا بالإضافة إلى برامج قطرية قائمة هامة. وهذه الأموال الجديدة ستدعم الأولويات الإنمائية الإقليمية الرئيسية، مثل شبكات الأمن الاجتماعي لمساعدة العائلات على تحمّل أسوأ آثار الشدائد والكوارث الاقتصادية. وستدعم أيضا القطاع الخاص بتشجيع تنظيم المشاريع وبيئة استثمارية محسّنة. ويسعدني جدا القول إنّ مجلسنا أقرّ قبل أسبوع تماما القسم الأول من الرزمة - وهو مشروع تطوير موارد مياه حوض نهر السنغال متعدد الأغراض وقيّمته ٢٢٨ مليون دولار. وسيفيد هذا المشروع بلدانا مثل السنغال وموريتانيا ومالي بتحسين توافر المياه للزراعة والإنتاج الغذائي.

ومن بالغ الأهمية أن يدعم عملنا التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة. فعلى أن نسخر طاقات جميع المواطنين، وبخاصة النساء، لبناء مستقبل آمن ومزدهر للمنطقة. وأثناء الرحلة، أطلقنا مع رئيس النيجر دعوة جماعية إلى العمل على تمكين المرأة والجوانب الديمغرافية في منطقة الساحل. وقد التزمنا بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار لمعالجة هذه المسائل، بصفة ذلك جزءا من استثمارنا الجديدة. ويمكن لمجموعة البنك الدولي تقديم هذا المستوى الجديد من الدعم لمنطقة الساحل، نتيجة التزام مانحينا الذي يدعم صندوقنا من أجل أولئك الأكثر فقرا - المؤسسة الدولية للتنمية. وإننا نقدر تقديرا عاليا مساهمات المانحين في هذه المؤسسة، لأن هذا التمويل يتحول إلى برامج توجد فرص العمل التي تمكّن وتبني الهياكل الأساسية، مثل الطرقات وأنظمة الري، ولا سيما للبلدان والمناطق المهشّمة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد جيم يونغ كيم على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد برودي.

ومراعاة لهذه العوامل، سعيّت إلى إبراز صورة التحديات التي تواجه منطقة الساحل على أوسع نطاق ممكن. فقد زرت العديد من رؤساء الدول في جميع أرجاء العالم لزيادة الوعي حول منطقة الساحل بصفتها مشكلة عالمية كبرى. وفي السعي إلى تمكين الناس المحليين على أعمق مستوى ممكن، شملت جهودي زيارات للمنطقة وتفاعلا مع رؤساء الدول فيها، ومشاورات مع كبار المسؤولين الحكوميين للدول الأعضاء الرئيسية، والمشاركة في عدة منتديات متعددة الأطراف، عُقدت لمناقشة الحالة في منطقة الساحل. وقررت أيضا إشراك خبراء محليين من جامعات منطقة الساحل، ومؤسسات بحوث وحكومات في تحديد القطاعات والمشاريع التي تشكل مدخلا إلى البدء بعملية إنمائية قوية على أوسع نطاق ممكن.

وقد حدّدت استراتيجية التنمية خمس أولويات هي: الزراعة، الطاقة المتجددة للكهربة، الهياكل الأساسية، التعليم، الصحة.

وجرت على نطاق واسع مشاطرة هذه الأفكار ومناقشتها مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، بما في ذلك حكومات المنطقة. لذلك، جاءت الاستراتيجية نتيجة عملية تمكين أبناء الساحل، وينبغي أن يحدث التنفيذ بطريقة مماثلة.

وكانت الزيارة التي قام بها الأمين العام إلى المنطقة مؤخرا، إلى جانب كبار المسؤولين، خطوة هامة أخرى في هذا الصدد، وسوف تقطع شوطا طويلا في لفت الانتباه إلى الحالة القائمة في منطقة الساحل. ومع ذلك، إن مجرد إبقاء منطقة الساحل موضع اهتمام لن يكون كافيا، فهناك حاجة إلى موارد كبيرة لمساعدة شعوب المنطقة. ولكنني أعتقد أن أهم فكرة يمكن أن نقرحها تتمثل في بدء الإجراءات التي يكون بوسعها أن تلي الحاجة إلى الأعمال الملحة بفعالية. لذلك، يجب أن نضع

السيد برودي (تكلم بالإنكليزية): من المرجح أن تكون هذه آخر إحاطاتي الإعلامية الرسمية لمجلس الأمن بصفتي مبعوثا خاصا للأمين العام إلى منطقة الساحل، لأنني سأكمل ولايتي في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، مع أنني سأكون بعدئذ بتصرف الأمين العام بشكل كامل. لذا، أود أن أبدأ بالإعراب عن امتناني العميق على الدعم الذي قدمه لي مجلس الأمن، وعلى الثقة التي أولاني إياها الأمين العام بالسماح لي بالاضطلاع بهذه المهمة المثيرة للتحدي.

لقد أناط بي الأمين العام إعداد استراتيجية للمنطقة، من شأنها مضافرة الجهود الجارية، وفي الوقت نفسه، وضع تدابير يمكن أن تساعد حكومات المنطقة على استدامة السلام والأمن لأمد بعيد. وتقرير الأمين العام حول منطقة الساحل (S/2013/354)، الصادر في حزيران/يونيه، شكّل تنويفا لمرحلة صياغة الاستراتيجية من العملية، وبدء مرحلتها التنفيذية. وستبقى عوامل كثيرة تؤثر على جهودنا في منطقة الساحل، ويجب اخذها في الحسبان لدى تنفيذنا الاستراتيجية.

أولا، لكي تحظى المنطقة بالاهتمام، سيجب عليها منافسة أزمات أخرى حول العالم، مساوية لها في الأهمية، وستناضل للاحتفاظ بالاهتمام الدولي لنفسها. إنني أقول ذلك لأن هذا الاهتمام يتناقص. ثانيا، إنّ الأجواء الاقتصادية العالمية الحالية تحدّ من آليات التمويل التقليدية والمناخين. ثالثا، إنّ الأمن والحكومة متشابكان، وإحراز تقدم في أحدهما سيكون بالغ الصعوبة بدون إحراز تقدم في الآخر. والجهود لمكافحة المتطرفين والانفصاليين لا يمكن أن تنجح بدون تقدم ملموس في الحكومة الرشيدة. وأخيرا، لا يمكن للتنمية والأنشطة

التنمية الأفريقي، كجزء من الاستراتيجية الشاملة لمنطقة الساحل.

وثمة جهد مماثل يتعلق بتوفير الكهرباء عن طريق الطاقة الشمسية للمناطق الواقعة خارج الشبكة، بالتعاون مع مؤسسة الأرض، وهذا الأمر هو في طور الإعداد كجزء من الأهداف الإنمائية للألفية المحددة للمنطقة. ويتمثل الهدف النهائي في توسيع نطاق المشروع التجريبي القائم في مالي. وبالنسبة إلى الزراعة، اقترحت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة مشروعاً تفصيلياً لبناء القدرات المتعلقة بالصحة الحيوانية. ونحن في طور تعبئة الموارد لذلك. وبالمثل، ثمة أعمال جارية بشأن تحديد المشاريع التجريبية للبنية التحتية والتعليم.

علاوة على ذلك، وكما استمع المجلس قبل بضعة دقائق، هناك حاجة إلى بذل جهود استراتيجية من جانب المؤسسات الهامة المتعددة الأطراف من أجل دعم التنمية في منطقة الساحل. وسيكون من المهم للغاية أن يتحمّل منتدى التنسيق المسؤولية عن تعزيز أوجه التآزر، وتفادي الازدواجية، وهدر الموارد.

إنني أدرك جيداً أن النهج الذي اقترحتته هو نهج جديد ويتحدى المعايير الحالية للمساعدة المتعددة الأطراف. ومع ذلك، أعتقد أنه وسيلة مبتكرة ملء الفجوة بين الأنشطة الجارية على أرض الواقع والأهداف الإنمائية الطويلة الأجل المحددة للمنطقة، التي سوف تأخذ بعض الوقت كي تتحقق. وأعتقد أيضاً أنه بالنظر إلى الحالة المحفوفة بالخطر لشعوب منطقة الساحل، يجب أن يعطى هذا النهج الفرصة للمضي قدماً، وينبغي تقييمه بناءً على النتائج التي تتحقق. في الوقت نفسه، يجب أن نركز أيضاً على إدخال تكنولوجيات جديدة ومبتكرة إلى منطقة الساحل، لأن لديها القدرة على دفع الجهود الإنمائية وتحفيزها.

آلية يمكنها أن تحافظ على الاستفادة من الموارد المعبأة المتعددة الأطراف والثنائية، المالية منها والعينية.

وفي هذا الصدد، يعتمد مصرف التنمية الأفريقي إلى إضفاء الطابع الرسمي على استضافة صندوق ابتكاري يدعى صندوق العمل المعني بمنطقة الساحل. ومن خصوصيته أنه سيستخدم أموال الصندوق، في البداية، لتعزيز المشاريع التي توافق عليها حكومات المنطقة، وتنفيذ منشآت تجريبية. وسوف تتبع ذلك بسرعة مشاريع إنمائية جاهزة للتشغيل من قبل المانحين وعن طريق التبرعات العينية، كجزء من استراتيجية شاملة لمنطقة الساحل. وسيكون للصندوق نفسه أمانة تدعمها الأمم المتحدة بطبيعة الحال.

وسيتّم تحديد أولويات تلك الجهود من جانب منتدى التنسيق لمنطقة الساحل، بقيادة الحكومات الخمس الأساسية في منطقة الساحل، مثلما تقرر خلال الاجتماع الأول الذي انعقد بالفعل على أعلى مستوى وزاري في مالي خلال الزيارة التي قام بها الأمين العام للمنطقة. والترعة الابتكارية التي أتى بها هذا الصندوق هي نزع ابتكارية كبيرة وتتناول مسألتي الالحاح وكفاءة العمل. وسوف يجري تيسير الاستراتيجية عن طريق تكرار المشروعات التجريبية من المستوى المحلي إلى المستوى الإقليمي.

وبغية إعطاء أمثلة على أين نقف من هذه العملية، يسرني أن أعلن أنّ ثمة مشروعاً تجريبياً لتوفير معدات تعمل بالطاقة الشمسية بغية تنقية المياه لمئات العائلات في منطقة الساحل سيبدأ قريباً. وقد تعهدت الحكومة الإيطالية بتوفير الموارد في المرحلة التجريبية للمعدات التي تصنعها شركة أوروبية خاصة. هذه هي رؤيتي للقطاع الخاص الذي يعمل بدعم من الحكومة لمساعدة الناس في منطقة الساحل مجاناً وبدون أي شروط. وسوف تتم إدارة هذا الجهد على أي حال من جانب مصرف

وبالنسبة إلى بناء القدرات، حددنا مجالين استراتيجيين يتصفان بالأولوية للتدخل: أولاً، دعم العمليات الانتخابية، وثانياً، دعم الإصلاح القضائي والوصول إلى العدالة. وبأدرنا أيضاً إلى إنشاء عملية تشاورية مع المجتمع المدني لكفالة مشاركته في تنفيذ هذه الاستراتيجية، خاصة في الأنشطة التي تهدف إلى تعزيز أمن المجتمع ومكافحة التطرف العنيف، لا سيما في المناطق الحدودية.

وفي ما يتعلق بالهدف الثاني، وبغية تعزيز آليات الأمن الوطني والإقليمي، بدأنا بتنفيذ أنشطة في مجالات إدارة الحدود ومنع الأيديولوجيات العنيفة. ونظراً لاتساع منطقة الساحل وطول العديد من الحدود والفجوات القائمة فيها، نحن نركز على تعزيز إدارة الحدود عن طريق مجموعة من تدابير بناء القدرات وبناء الثقة بين الدول. فعلى سبيل المثال، وفي إطار مبادرة المساعدة المتكاملة لمكافحة الإرهاب، تعمل فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب على دعم وضع الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الإرهاب، وإنشاء آليات للتنسيق وتبادل المعلومات على الصعيد الداخلي للإدارة المتكاملة للحدود في بوركينا فاسو. ونحن نخطط لتوسيع هذه التجربة في المزيد من بلدان منطقة الساحل.

ولا تتعلق الإدارة التعاونية للحدود بضبط أنشطة المجرمين والإرهابيين فحسب، ولكنها تتعلق أيضاً بإتاحة الفرص للنشاط الاقتصادي الشرعي. ولذلك السبب، وفي تنفيذ الهدف الثالث للاستراتيجية، ظللنا نركز على تشجيع التكامل الأفضل بين التدخلات الإنسانية والإنمائية، ودعم إعداد المشاريع الابتكارية وأدوات القدرة على الصمود، بما في ذلك تطوير الهيكل الأساسي المشترك. ورسمنا التدخل المستمر الملائم للقدرة على الصمود في بلدان منطقة الساحل على النحو الذي أقرته أفرقة الأمم المتحدة القطرية في جميع

وكما ذكر آنفاً، إن أمور الأمن والحكم والتنمية هي أمور مترابطة. وقد كان الوضع في مالي مدعاة للقلق البالغ لنا جميعاً، ويبقى حالة من أعراض المنطقة بأسرها. والتقدم المحرز منذ التدخل الفرنسي يدعو إلى التشجيع ويستحق الثناء. ولكن من الواضح جداً أنه عندما نتكلم عن الأمن، ليس للمشاكل حدود، وبالتالي يجب ألا يكون للحل حدود.

وكما طُلب علناً في الاجتماع الوزاري الذي انعقد في باماكو بمناسبة زيارة الأمين العام، عندما يكون الأمن على المحك، ينبغي توسيع رقعة التنسيق لتصل إلى البلدان المحيطة. والبلدان المحيطة هي الجزائر، والمغرب، وليبيا، والسنغال، بيد أن الحالة في ليبيا تتصف بالأهمية على نحو خاص.

لذلك، أود أن أحث مجلس الأمن على أن تراعي جميع قراراته المتعلقة بالإرهاب والصراعات في منطقة الساحل الحادة إلى إصلاح الحكم في المنطقة. علاوة على ذلك، إن ليبيا التي ليست جزءاً من منطقة الساحل لها تأثير عميق على المنطقة بأسرها. وأود أن أحث على أن تتم معالجة الوضع في منطقة الساحل وليبيا بالتنسيق بينهما، بغية تحقيق التأثير الأمثل.

وبناء على طلب المجلس، وضعت منظومة الأمم المتحدة في المنطقة آلية للتنسيق الداخلي، برئاسة الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، السيد دجنيت، وبمشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، والمنسق الإقليمي للشؤون الإنسانية، فضلاً عن أفرقة التنمية الإقليمية، والمنسقين المقيمين لبلدان الساحل.

وفي مجال الحكم، ما فتئنا نركز على تنفيذ الأنشطة التي تنطوي على مزيج من، أولاً، تدابير بناء القدرات التي ترمي إلى تحسين تقديم الخدمات الأساسية، وثانياً، الإدماج السياسي الذي يرمي إلى تعزيز توافق واسع في الآراء بين السكان على أولويات البلد.

الساحل في برنامج عملها لهذا الشهر وعلى دعوتها لنا إلى الاشتراك في هذه الجلسة. فذلك يجسد اهتمام المجلس المستمر بالتحديات التي تمثلها منطقة الساحل.

وفي ذلك الصدد، أود أن أشيد بالتعاون الوثيق بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة فيما يتعلق بالحالة في مالي وفي منطقة الساحل بأكملها. ونشير إلى أن المنظمين قادتا بعثة تقييم مشتركة في منطقة الساحل والصحراء في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، تنفيذاً للأحكام ذات الصلة للشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وقبل وقت قصير، كما ذكر المتكلمون السابقون، قمنا أيضاً بزيارة مشتركة إلى منطقة الساحل. وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن التقدير التام الذي يكنه الاتحاد الأفريقي للأمين العام، ولرئيس البنك الدولي، وللاتحاد الأوروبي، ولمصرف التنمية الأفريقي، على تلك المبادرة المشتركة، التي قدمت مثالا يحتذى به في الحالات الأخرى التي سنواجهها، على نحو ما قدمته بالفعل في الكونغو.

وفيما يتعلق بمالي، أشيد بالخطوات الواسعة الهامة التي تتخذ في تحقيق استقرار الحالة هناك بنشر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، مما سهل إجراء الانتخابات الرئاسية بصورة سلمية وناجحة والجولة الأولى للانتخابات التشريعية في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، مع جولة ثانية مقرر إجراؤها في ١٥ كانون الأول/ديسمبر.

ويكرر الاتحاد الأفريقي مناشدته أصحاب المصلحة الماليين، بدعم الأطراف الفاعلة الإقليمية والدولية المناسبة، مضاعفة جهودهم للتغلب على العوائق أمام التنفيذ الفعال اتفاق واغادوغو الأولي المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه وتشجيع عملية لتحقيق المصالحة الوطنية الشاملة التي تحترم سلامة أراضي مالي. ويولي الاتحاد الأفريقي أهمية كبيرة لبسط سلطة الدولة المالية فوراً على كامل أرضها. ومن ذلك المنطلق، لا بد من

المناطق، وخططنا التدخل الاستراتيجي الإقليمي بشأن القدرة على الصمود من جانب منظومة الأمم المتحدة في جميع أنحاء منطقة الساحل.

وأعد بالفعل الاحتياطي الإقليمي للأغذية تحت إشراف الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وسيقدم برنامج الأغذية العالمي المشورة الفنية. وإضافة إلى ذلك، ساهم البنك الدولي بمبلغ ١٠٠ مليون دولار لدعم عدد من الأنشطة في منطقة الساحل حددت في إطار الركيزة المتعلقة بالقدرة على الصمود في استراتيجية الأمم المتحدة، وبالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان. وحددت الفجوات في العملية الحالية للقدرة على الصمود في مجالات سبل المعيشة الحضرية، والتأمين البالغ الصغر، وتمكين المجتمع المحلي والسكان الرعويين.

وفي الختام، أود أن أكرر توجيه رسالتين. أولاً، يجب ألا ننسى منطقة الساحل، حتى مع وجود الكثير جدا من المشاكل الأخرى المدرجة في جدول الأعمال. ثانياً، أناشد المجتمع الدولي أن يكون سخياً للغاية نحو سكان منطقة الساحل فيما يتعلق بتقديم المساعدة المالية والعينية على السواء، إذ أنهم ما زالوا بحاجة ماسة وعاجلة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد برودي على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة للسيد أنطونيو.

السيد أنطونيو (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أعتذر عن رئاسة مفوضية الاتحاد الأفريقي، السيدة نكوسازانا دلاميني - زوما، التي كانت تود المشاركة في هذه الجلسة، على نحو ما فعلته في الزيارة المشتركة التي ذكرها المتكلمون السابقون. فلأسباب خارجة عن نطاق سيطرتها، لم تتمكن من القيام بذلك. وبالتالي، أود بالنيابة عن رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي، أن أشكر فرنسا على إدراج الحالة في منطقة

للسلام والأمن. وفي الأسابيع المقبلة، نتوقع أن ننظر في عدد من المبادرات المنفصلة الرامية إلى زيادة تعزيز عملية نواكشوط.

ولا يمكننا التأكيد بما يكفي على الأهمية البالغة للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية الطويلة الأجل للجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار الدائم في منطقة الساحل والصحراء. وكما قلنا في البداية، إن الاتحاد الأفريقي يرحب بالزيارة المشتركة إلى المنطقة التي قام بها، في الفترة من ٤ إلى ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، الأمين العام للأمم المتحدة، ورئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي، ورئيس البنك الدولي، ورئيس المصرف الأفريقي للتنمية، ومفوض التنمية في الاتحاد الأوروبي. وبالنسبة للاتحاد الأفريقي، حسدت تلك الزيارة التزام المجتمع الدولي بالتصدي للتحديات المتعددة الأبعاد التي تواجهها منطقة الساحل في إطار التعاون الوثيق فيما بين جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة. كما أبرزت الزيارة ضرورة التنسيق الوثيق فيما بين جميع المبادرات المختلفة من أجل منطقة الساحل.

وفي ذلك السياق، يجدد الاتحاد الأفريقي التأكيد على استعداداه للعمل من أجل إنشاء أمانة مشتركة، على النحو المنصوص عليه في البيان الذي أصدره الاجتماع الوزاري المعقود في باماكو في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر بشأن استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة من أجل منطقة الساحل. وأغتنم هذه الفرصة لأشكر مكتب الممثل الخاص للأمين العام لمنطقة غرب أفريقيا على الاقتراحات التي قدمها تحقيقاً لتلك الغاية.

وفيما يتعلق بتعزيز وجوده في المنطقة، أنشأ الاتحاد الأفريقي بعثة مالي ومنطقة الساحل، بقيادة الممثل السامي، من أجل الإسهام بفعالية في العملية الجارية في مالي، وأيضاً للإسهام في الجهود الدولية لدعم منطقة الساحل.

وفي يومي ١٩ و ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، عقدت بعثة الاتحاد الأفريقي إلى مالي ومنطقة الساحل حلقة عمل مع جميع المؤسسات المتخصصة وضباط الاتصال التابعين

تسوية مسألة كيدال بدون تأخير، لأنه يجب ألا تكون هناك أي منطقة لا تخضع لسيطرة القانون في أرض مالي. ويجدد الاتحاد الأفريقي، على لساني، التأكيد على دعمه للسلطات المالية في مسعاها لتعزيز المصالحة فيما بين المجموعات المختلفة التي تشكل شعب مالي.

وفيما يتعلق بالحالة الشاملة في منطقة الساحل، أجدد التأكيد على الأهمية التي يوليها الاتحاد الأفريقي لاتخاذ نهج متكامل نحو أنشطة المجتمع الدولي في منطقة الساحل. وفي ذلك الصدد، نرحب باعتماد المجلس لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، التي تتضمن نظرة كلية للتحديات وللمسائل الأمنية والجوانب الإنسانية والتنمية في المنطقة. وبالمثل، نؤكد مجدداً على الأهمية البالغة لتعزيز التعاون الأمني فيما بين بلدان منطقة الساحل والصحراء، بدعم الشركاء الدوليين، ونشدد على أهمية التنسيق الإقليمي والأقليمي والدولي في مواجهة التهديدات المستمرة في المنطقة.

وبالنظر للتحديات والتهديدات الماثلة في منطقة الساحل، يواصل الاتحاد الأفريقي، من جانبه، بذل جهوده لتعزيز التعاون الأمني فيما بين بلدان منطقة الساحل من خلال عملية نواكشوط. وتقوم العملية، التي أطلقتها المفوضية في آذار/مارس، على أساس عقد اجتماعات منتظمة لرؤساء أجهزة المخابرات والأمن، فضلاً عن اجتماعات الوزراء ذوي الصلة، من أجل تبادل المعلومات والاتفاق على أشكال العمل المشترك أو المنسق.

وأثبتت عملية نواكشوط أنها أداة بالغة الأهمية في الجهود التي تبذلها بلدان المنطقة للتصدي بصورة جماعية للتحديات الأمنية العابرة للحدود الوطنية التي تواجهها هذه البلدان. وفي نهاية المطاف، وبالنسبة لبلدان منطقة الساحل والصحراء، فإن الأمر يتعلق ببناء نظام للأمن الجماعي في إطار الهيكل الأفريقي

تواجه بلدان منطقة الساحل عددا من التحديات الخطيرة والمتشابكة. وقد أبرزت الأزمة في مالي والفراغ الأمني الذي أعقب الثورة الليبية أوجه الضعف السياسي والاقتصادي والإنساني التي طال أمدها في المنطقة. وأظهرت الزيارة المشتركة الرفيعة المستوى للأمين العام بصحبة رئيس البنك الدولي ورئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي ورئيس مصرف التنمية الأفريقي والمفوض الأوروبي للتنمية عزم المجتمع الدولي على مواصلة تعزيز هذه الجهود لمساعدة بلدان المنطقة على التصدي لأزمة تؤثر عليها جميعا، ولا سيما انعدام الأمن والإرهاب، وعلى معالجة الأسباب الجذرية لها.

وقد رحبنا جميعا باستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، وهي استراتيجية ذات أهمية كبيرة وتمثل أولوياتها في الحوكمة والعمل الإنساني وحقوق الإنسان وتعزيز الأمن، مع وضع تعريف واضح لأدوار كل منها على الصعيدين الوطني والإقليمي. والجميع يتقاسمون هذه الأولويات. كما أكدت البعثة على احترام الجميع العمل بنهج شامل يستند إلى التفاعلات بين الأمن والتنمية. ومن المسلم به على نطاق واسع الآن أنه لا يمكن تحقيق الأمن الدائم دون التنمية الشاملة للجميع وأن الأمن شرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة. وقد بنى الاتحاد الأوروبي استراتيجيته في منطقة الساحل، المعتمدة قبل ثلاث سنوات تقريبا، على أساس هذه الفكرة وهو يحشد مختلف أدواته استنادا إلى ذلك الأساس نفسه للوفاء بمتطلبات هذه الاستراتيجية المتناسكة على أفضل وجه.

واستنتجت أيضا من زيارة الأمين العام أن هناك رغبة مستمرة لدى رؤساء دول المنطقة للعمل من أجل السلام وأخذ احتياجات الناس، بما في ذلك شباب منطقة الساحل، في اعتبارهم تماما بقدر أكبر. وفي هذا الصدد، أعتقد أنه ينبغي لنا أن نحاول بقدر أكبر تعميق درائتنا بالأوضاع المحلية من خلال إشراك الباحثين والمفكرين الأفارقة بصورة أفضل. وللأسف،

للإتحاد في المنطقة لوضع خطة عملها. وستنظم مفوضية الإتحاد الأفريقي قريبا اجتماعا رفيع المستوى للمؤسسات المتخصصة في الإتحاد الأفريقي بغية وضع نهج كلي لتحسين تنسيق العمل الجاري حاليا في منطقة الساحل من منظور سياسي وأمني واقتصادي واجتماعي وثقافي.

ونرحب بالشركاء الذين ستمكننا مساعدتهم القيمة من مواجهة التحديات في القارة. ونوجه نداء إليهم لتعزيز دعمهم لبلدان المنطقة وتقديم الدعم للمبادرات المشتركة المقرر تنفيذها في إطار جهودها الجماعية. وقيود التاريخ والجغرافيا في منطقة الساحل، وكذلك الواقع السياسي المعاصر، تفرض علينا اعتماد نهج منسق، بل ونهج موحد، في التصدي للتحديات التي تواجهنا.

وختاما، أود أن أعيد التأكيد على عزم الإتحاد الأفريقي واستعداده، بالتعاون الوثيق مع بلدان المنطقة ومع الشركاء الدوليين، وعلى رأسهم الأمم المتحدة، للقيام بدوره المناسب في دعم الجهود الفردية والجماعية التي بدأتها دول منطقة الساحل والصحراء لتعزيز السلام والاستقرار والأمن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد أنطونيو على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد ريفيران دو مينتو.

السيد ريفيران دو مينتو (تكلم بالفرنسية): باسم الإتحاد الأوروبي، أود أن أشكر الرئاسة الفرنسية لمجلس الأمن على عقد هذه المناقشة الهامة اليوم. كما أود أن أشكر الأمين العام بجرارة على التشاور الوثيق مع الإتحاد الأوروبي في جميع الجهود الدولية بخصوص منطقة الساحل. ويشمل ذلك الزيارة التي قام بها قبل بضعة أسابيع، وكذلك متابعته المستمرة للأنشطة الهامة جدا التي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

استعداد على الجبهة التنفيذية والإمائية، وكذلك بخصوص الأنشطة الإنسانية، لتهيئة ثمار السلام. وكان مؤتمر المانحين الرفيع المستوى للتنمية في مالي، المعقود في بروكسل في ١٥ أيار/مايو، هاما جدا. والاتحاد الأوروبي يؤدي دوره كاملا ويفي تماما بجميع وعوده حيث تعهد بتقديم ٥١٢ مليون يورو ومن المقرر أن يصرف ٢٣٨ مليون يورو في عام ٢٠١٣.

والجهود المبذولة لاستعادة السلام والأمن في مالي ستذهب أدراج الرياح إذا تحولت التهديدات وإذا سقطت بلدان أخرى في منطقة الساحل والصحراء بالمعنى الواسع ضحية لنفس الأزمة التي شهدنا آثارها بالكامل في كل من مالي وليبيا.

والاتحاد الأوروبي عازم اليوم على تعميق تنفيذ استراتيجية الأمن والتنمية في منطقة الساحل التي وضعتها الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية لتحسين الترابط بين الأمن والتنمية، بما في ذلك عن طريق اتباع نهج وقائي في البيئات الأكثر هشاشة. كما يعترم الاتحاد الأوروبي توسيع نطاق تنفيذ استراتيجيته ليشمل جميع البلدان الأكثر عرضة لخطر زعزعة الاستقرار وتحسين مشاركة جميع البلدان المعنية والتي لا يمكن من دون مشاركتها تحقيق الاستقرار الدائم، لا سيما بلدان شمال أفريقيا المعنية بشكل مباشر، وبالطبع أيضا البلدان التي تندرج ضمن الشركاء القدامى للاتحاد الأوروبي.

وفضلا عن ذلك، فإننا عندما ننظر إلى منطقة الساحل من أوروبا، فإننا نرى فضاء هائلا حيث تخلق الجغرافيا تضامنا دائما لا محالة، وقد نظرنا إلى هذا الفضاء واعتبرناه في البداية منطقة خطرة ولكنه يمثل بصورة فعلية أيضا فضاء للتعاون بمختلف أشكاله، بما في ذلك التعاون الثقافي والبيئي. كما أنه فضاء للتنمية الاقتصادية، التي أكرر أنها تمثل الحل الوحيد لإيجاد الفرص التجارية والوظائف، وهو الأمر الذي سيحد من التوترات الحالية. ويمكن تحقيق ذلك بمساعدة جميع الجهات الفاعلة في المجال الاجتماعي والشركات والمجتمع المدني.

فإن هذه الجهات الفاعلة لا يتم الاعتراف بها بالقدر الكافي في أغلب الأحيان على الرغم من أنها عناصر ضرورية لإكمال أي عملية ملكية حقيقية.

والاتحاد الأوروبي يتعاون بشكل وثيق مع جميع شركائه ويقف على أهبة الاستعداد لتعزيز جهوده الدبلوماسية في إطار المصالحة والحوار الشامل للجميع. ونحن أيضا على استعداد لتعزيز جهودنا في المجالات التنفيذية والإمائية والإنسانية من خلال تهيئة ثمار السلام.

تمثل الأزمة التي عانتها مالي خلال عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، والتي يكافح هذا البلد للتغلب عليها شيئا فشيئا بتصميم، مثلا آخر لأزمة الأمن والتنمية التي تؤثر على منطقة الساحل والصحراء في الوقت الذي لا يزال فيه خطر الإرهاب ماثلا دائما. ويقدم الاتحاد الأوروبي أقصى دعمه لمالي. وقد أعاد رئيس مالي الجديد التأكيد، خلال زيارته للبرلمان الأوروبي في بروكسل يومي الاثنين والثلاثاء الماضيين، على اعترامه التصدي للتحديات الأمنية الهائلة سريعا لتحقيق الاستقرار الدائم في بلده والمصالحة بين أبناء شعب مالي وبناء نموذج جديد للحكومة السياسية بالاستفادة من جميع دروس الماضي.

والجهود التي يبذلها المجتمع الدولي يجب ألا تفشل. وبعثة الأمم المتحدة المتعددة الأبعاد لها دور أساسي في دعم سلطات مالي لكي يتسنى لها استعادة السيادة وسيادة القانون بالكامل في جميع أنحاء البلد والنجاح في استئناف الحوار والمصالحة اللتين طال انتظارهما، ولا سيما في إطار عملية السلام التي بدأت باتفاق واغادوغو التمهيدي في ١٨ حزيران/يونيه. ووجود التزام قوي في شمال البلد أمر هام لأنه يجري حاليا وبدرجة كبيرة تحديد مستقبل منطقة الساحل بأسرها في شمال البلد.

والاتحاد الأوروبي، الذي يرتبط بعلاقة وثيقة مع جميع شركائه، مستعد لتكثيف جهوده الدبلوماسية في إطار المصالحة والحوار الشامل للجميع، اللذين يلتزم بهما. ونحن أيضا على

معا بطريقة مستدامة، من أجل مكافحة الإرهاب والجريمة، كما يجب علينا معالجة الأسباب الجذرية للحالة: أي الفقر وانعدام المساواة، وعدم كفاية المؤسسات، والجريمة. اقترانا، كما ندرك جميعا، بالقيود الكبيرة الناشئة في السياق الديمغرافي. ويظهر إصرار شعوب منطقة الساحل، إلى جانب تعبئة المجتمع الدولي، أيضا بأن الأسوأ ليس دائما قدرا حتميا، وبأنه يمكن تجاوز الأزمة، إذا ما تحلينا بالصبر والإصرار. هذا في الواقع هو النهج الذي يستشرد به المجتمع الدولي اليوم، ويعطينا الأمل في الغد.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): معروض على المجلس نص بيان للرئيس باسم المجلس، بشأن موضوع جلسة اليوم. ووفقا للتفاهم الذي توصل إليه أعضاء المجلس، سأعتبر أنهم يوافقون على البيان، الذي سيصدر بصفته وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRS/2013/20. أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد لوليشكي (المغرب) (تكلم بالفرنسية): يسر وفد بلدي المشاركة في هذه المناقشة بشأن الحالة في منطقة الساحل تحت الرئاسة الفرنسية، وهي حالة تقع في صميم جدول أعمال مجلس الأمن. ونرحب بمشاركة الأمين العام السيد بان كي - مون، ورئيس البنك الدولي، السيد جيم يونغ كيم، والسيد رومانو برودي، المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة الساحل، فضلا عن ممثلي الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، في هذه المناقشة.

لقد مر عام تقريبا اليوم، منذ خصص بلدي المناقشة الرئيسية للرئاسة المغربية لنفس مسألة الساحل هذه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ (S/PV.٦٨٨٢). وتم منذ ذلك الحين، وضع استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، وبدأ تنفيذها. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الأمين العام ومبعوثه الخاص، على الجهود التي بذلها فيما

وكل هذا يتطلب تعزيز الالتزام. وخلال الزيارة المشتركة، أعلن المفوض بيبالغس أن الاتحاد الأوروبي سيخصص خمسة بلايين يورو لعملياته في منطقة الساحل على مدى السنوات السبع المقبلة. وفي بيئة سريعة التغير، يجب أن تستجيب جهودنا الجماعية لمتطلبات المرونة والفعالية. وللقيام بذلك، فإن التنسيق الوثيق والمستمر لجهودنا أمر ضروري، سواء على الصعيد العالمي أو على أرض الواقع. ومن الضروري أيضا أن تكون هناك ملكية أكبر للسياسات الجاري تنفيذها.

وتعزيز التعاون والتعاون الأقليمي بين بلدان الساحل وبلدان غرب أفريقيا وبلدان المغرب العربي أمر حاسم لوضع استراتيجيات فعالة وشاملة للجميع لمكافحة الأنشطة الإرهابية والجريمة المنظمة العابرة للحدود بصورة شاملة وعالمية. وقد التزمت دول عديدة في المنطقة بإنشاء آليات تنسيق ثنائية أو ثلاثية، أو بالعمل داخل الأطر دون الإقليمية والقارية بخصوص كل من التنمية والأمن. والاتحاد الأوروبي يدعم تماما هذه المبادرات. وهو يقف على أهبة الاستعداد لدعمها، وخاصة الجهود الرامية إلى تعزيز إدارة المناطق الصحراوية، ولا سيما المناطق الحدودية، وللعمل بقوة أكبر لزيادة القدرة على الصمود.

بشكل أعم، يود الاتحاد الأوروبي بلوغ أوثق تعاون ممكن مع جميع الشركاء الذين وضعوا نهجا استراتيجية فيما يخص منطقة الساحل. مع الاحترام الكامل للسيادة الإقليمية لدول الساحل والصحراء والمنظمات دون الإقليمية، وقيادتها. مهد إعلان باماكو الذي اعتمد في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر في إطار الزيارة المشتركة الرفيعة المستوى، الطريق لتعاون دولي أقوى، حيث جمع بين جميع البلدان وأصحاب المصلحة المعنيين. وسيساعد الاتحاد الأوروبي على تنفيذه في أسرع وقت ممكن. أعطتنا التطورات التي حصلت في منطقة الساحل هذا العام، فكرة عن حجم الأزمة الإقليمية. ويجب علينا أن نعمل

للتطبيق الكامل لمختلف أبعاد هذه الاستراتيجية. ومن خلال الاجتماع الوزاري الذي عقد في باماكو في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أظهرت دول منطقة الساحل ومنطقة المغرب العربي إصرارها على تغيير الوقائع على الأرض، عن طريق تحديد أولويات مشتركة في مجال الأمن والحوكمة والقدرة على التكيف والتنمية المستدامة، التي يجب أن تستند إليها استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة. لقد حث الاجتماع بلدان المنطقة والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وتجمع الساحل والصحراء واتحاد المغرب العربي، وكذلك المؤسسات المالية للشركاء الثنائيين، على الإسهام في نجاح الاستراتيجية الخاصة بمنطقة الساحل. وتوصل اجتماع باماكو إلى استنتاجات هامة، ذات طابع مؤسسي، من أجل تنفيذ الاستراتيجية، من خلال إنشاء منبر ترأسه مالي خلال العامين المقبلين، بوجه خاص. بعد ذلك الاجتماع، عقد بلدي في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، في الرباط، مؤتمرا وزاريا يهدف إلى تعزيز التعاون بشأن مسائل أمن الحدود بين بلدان المغرب العربي ومنطقة الساحل. وأفضى هذا الاجتماع إلى اعتماد إعلان الرباط الذي دعا إلى اتخاذ تدابير محددة من أجل تحسين الأمن على طول الحدود المشتركة في المنطقة. ويشكل ذلك التعاون خطوة ضرورية لأية استراتيجية لمكافحة الإرهاب والتطرف، وهما التحديان الرئيسيان المطروحان في المنطقة بأسرها.

وسيتيم الحكم على العمل الرائد في منطقة الساحل التي بدأتها الأمم المتحدة وشركاؤها، بما في ذلك البنك الدولي والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وفقا لأثره وتداعياته على شعب منطقة الساحل بأكمله. ويتوقف ذلك التأثير بطبيعة الحال على الالتزام الذي تعهد به المجتمع الدولي بمكافحة الإرهاب والترعات الانفصالية ومعالجة الأزمة الإنسانية التي تؤثر على تلك المنطقة. علاوة على ذلك، وإقرارا من المغرب

يخص وضع هذه الاستراتيجية المتكاملة، وأدعوها إلى تنفيذها بشكل دؤوب ومنسق.

نظرا لقربنا المباشر من دول الساحل، وقبل بضع سنين من بداية الأحداث في شمال مالي، توقع بلدي الأخطار التي تهدد منطقة الساحل وحاول توجيه انتباه المجتمع الدولي إليها، والحث على اتخاذ إجراءات. إن قلقنا نابع من إدراكنا للروابط التي لاحظنا وجودها بين الإرهاب والاتجار بالمخدرات والأسلحة والبشر، فضلا عن خطف السياح الأبرياء، والعاملين في المجال الإنساني، وحتى مسؤولي الأمم المتحدة. لذلك، دعا بلدي دول منطقة الساحل والمغرب العربي، إلى بذل جهود متضافرة من أجل اتخاذ إجراءات وقائية والحد من الآثار الضارة لتلك الأنشطة، البادية للعيان فعلا.

وقد أظهرت الأحداث المأساوية التي وقعت في شمال مالي والاعتداء الخطير على سلامتها الإقليمية، بأن تهديد الاستقرار لم يكن مجرد احتمال بعيد، بل واقعا مباشرا له عواقب لا تعد ولا تحصى على المنطقة بأسرها وخارجها. ومن خلال دعوة المجتمع الدولي إلى التصرف بسرعة وبجزم في مالي، سعى المغرب دائما لأن تتم تسوية الأزمة في ذلك البلد في إطار محيطه الإقليمي الطبيعي. إننا مطمئنون اليوم، برؤية مالي تتعافى بمساعدة فرنسا وأفريقيا وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والشركاء الثنائيين، خاصة وهم يتخذون خطوات هامة على طريق تحقيق الاستقرار والمصالحة الوطنية. وخارج مالي، سعدنا للغاية بشروع الأمم المتحدة في انتهاج نهج وقائي ووضع استراتيجية متكاملة للمنطقة برمتها. ويتطلب تنفيذ تلك الاستراتيجية تبني كل دولة من دول المنطقة لها، فضلا عن الدعم الضروري والثابت للمجتمع الدولي. وتكشف الزيارة التي قام بها الأمين العام ورئيس البنك الدولي، بمشاركة المنظمات الإقليمية والدولية وكذلك الجهات المانحة الدولية والإقليمية، عن الاستعداد

ولكن كانت تلك الإجراءات محدودة، فإنها تجسد الأبعاد الكثيرة لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة. ونأمل أن نجد في تقرير الأمين العام المقبل في حزيران/يونيه ٢٠١٤ إشارة إلى تقدم أكبر في تنفيذها ونحن، بطبيعة الحال، بدأنا للتو، ولكن النجاح الاستراتيجية يقاس بصلة التدابير الأولية ونطاقها وأثرها.

ويرتبط المغرب، من جانبه، بمنطقة الساحل بعلاقات قديمة جدا ومتعددة الأوجه، وهو مصمم على الأسهم، مع المجلس، في تحقيق نجاح الاستراتيجية المتكاملة لمنطقة الساحل. وأكد هذا الالتزام جلاله الملك في ١٩ أيلول/سبتمبر خلال رحلته التي قام بها إلى مالي لتتصيب الرئيس الجديد في الآونة الأخيرة، وجرى تحديد هذا الالتزام مؤخرا في الرسالة الملكية الموجهة إلى مؤتمر قمة الإليزيه بشأن السلام والأمن في أفريقيا. وهو التزام يجمع بين التنمية البشرية، والحفاظ على الهوية الثقافية، فضلا عن الحفاظ على السلامة الإقليمية لدول منطقة الساحل من خلال التعاون المتواصل والأمن الشامل للجميع. ويجسد البيان الرئاسي (S/PRST/2013/20) الذي اعتمدها للتو التزامنا المشترك تجاه الشعب في منطقة الساحل. ويود وفد بلدي أن يعرب عن امتنانه على روح التعاون التي أبدتها جميع أعضاء المجلس، ويسرت إعداد البيان الرئاسي واعتماده.

السيد مسعود خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية):
نشكر الأمين العام بان كي - مون والمبعوث الخاص رومانو برودي، ورئيس البنك الدولي جيم يونغ كيم وممثلي الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي على البيانات التي أدلوا بها هذا الصباح. نرحب باستمرار التركيز الدولي على منطقة الساحل، ونعرب عن تقديرنا الخاص للأمين العام على قيادة والتزامه الشخصيين بعقد الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الحالة في

بذلك الواقع، فقد اتخذ مبادرة في ٢٠ أيلول/سبتمبر بتخصيص المناقشة الرئيسية لرئاسته للجنة مكافحة الإرهاب لتحدي الإرهاب في منطقة الساحل.

نتفق مع السيد برودي عندما يقول بأن: "التعاون على إدارة الحدود لا يتعلق بمجرد الحد من الأنشطة الإجرامية والإرهابية، ولكنه يتعلق أيضا بتوفير فرص للنشاط الاقتصادي المشروع". وقد أثبت التاريخ تماما بأن تطوير المشاريع الاقتصادية المشتركة والبنية التحتية التكميلية على طول الحدود المشتركة، يجعل من الممكن ليس فقط التغلب على الصراعات والتراعات ولكن أيضا إقامة علاقات جيدة، تتسم بحسن الجوار والاستقرار وتعزيز المشاريع الإنمائية التي تحدث فرص عمل وتتيح آفاقا للشباب.

إن الحالة الإنسانية الخطيرة للغاية، التي تؤثر على مئات الآلاف من البشر في منطقة الساحل، تدفعهم إلى المخاطرة بحياتهم وحياة أطفالهم، من أجل الفرار من زحف رمال الصحراء وما يرافق ذلك من مجاعات وأوبئة. وقد بلغ ١٥٠ مليون شخص الذين هم سكان منطقة الساحل، الحدود القصوى لقدرتهم على تحمل الآثار الضارة لتغير المناخ وتدهور المنتجات الزراعية والرعية. ولا يستطيعون مقاومة إغراء الهجرة إذا لم تقدم لهم أي فرصة ملموسة لتحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية القائمة. ولا يمكن أن يحدث ذلك التحسن، من دون تقديم مساعدات دولية تتناسب مع الحاجات الملحة لتلك الفئة من السكان الضعفاء. وفي هذا السياق، نرحب بإنشاء صندوق العمل المعني بمنطقة الساحل، لتمويل المشاريع التي وافقت عليها حكومات المنطقة، وإطلاق مشاريع رائدة لتوفير مياه الشرب لمئات الأسر وتوليد الكهرباء من خلال الطاقة الشمسية، وبناء بنية تحتية مشتركة، وإقامة احتياطات غذائية إقليمية تحت إشراف الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وبرنامج الأغذية العالمي.

من أجل تعزيز مؤسسات الدولة. وفي هذا الصدد، لا بد من احترام مبدأي الملكية الوطنية والتشاور الوثيق مع البلدان المعنية.

وتتطلب التداعيات الأوسع نطاقا للصراعين الليبي والمالي وضع استراتيجية تتجاوز الاستجابات التقليدية الأمنية والسياسية وفي مجال حفظ السلام. المنطقة بحاجة إلى نموذج جديد. وقد وضع وأطلق مجلس الأمن والأمين العام، يعملهما معا، نموذجا جديدا يشمل الأمن والحكم الرشيد، والشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان والجوانب الإنمائية؛ وهو ينطبق على جميع مراحل صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام في البلدان التي تشهد الصراعات.

وتم اتخاذ نهج مماثل في منطقة البحيرات الكبرى في شكل إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، الأمر الذي حقق مكاسب بالفعل ميدانيا. إن عدم الاستقرار الاجتماعي والتذبذب الاقتصادي في منطقة الساحل هما نتيجة مباشرة للفقر والتهميش والحرمان. ولن تنجح أي استراتيجية أمنية أو سياسية بدون تدخلات قوية على الصعيدين الوطني والدولي من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية. وبالتالي، فإننا نرحب بالشراكة الجديدة بين البنك الدولي والأمم المتحدة في منطقة الساحل، ونأمل أن تستمر لتصبح أقوى في السنوات القادمة.

ويكمن التحدي الحقيقي في تنفيذ الاستراتيجية من أجل تحقيق نتائج ملموسة. غير أن ذلك ليس بمهمة سهلة. ويتطلب الدعم والالتزام القويين والمتواصلين من الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية والدولية. يجب على المجتمع الدولي أن يستمر في تعبئة الموارد من أجل تنفيذ ناهج لاستراتيجية منطقة الساحل. وفي الوقت نفسه، سيكون على دول المنطقة أن تبدي الإرادة السياسية للوفاء بالتزاماتها وأن تستفيد من الفرصة لتجسيد تلك الاستراتيجية في شكل مكاسب ملموسة لشعوبها.

منطقة الساحل على هامش الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر.

ولفت الأمين العام ورئيس البنك الدولي، خلال زيارتهما المشتركة في تشرين الثاني/نوفمبر، الانتباه إلى المحنة الاقتصادية والأمنية التي تعصف بهذه المنطقة الضعيفة، واستمعا لقادة منطقة الساحل بشأن الكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يساعدهم في تحويل مسار الحالة الاقتصادية المتردية هناك. وقد جعلت مشاركة قادة وممثلي الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الإسلامي ومصرف التنمية الأفريقي هذا الجهد دوليا بحق. وهذا هو التأزر عمليا. لقد زاد الوعي الدولي بمشاكل منطقة الساحل، وساعد على حشد الدعم السياسي والاقتصادي لمعالجتها.

كما نعرب عن تقديرنا للجهود الدؤوبة التي يبذلها المبعوث الخاص هذا العام. ولا تزال منطقة الساحل تواجه مختلف التحديات، بما في ذلك ضعف الحكم، والبطالة بين الشباب، وتفاقم الحالة الإنسانية وانعدام الأمن الغذائي والآثار الضارة لتغير المناخ. إن سرعة وخطورة الأزمة التي نشبت بمالي العام الماضي لتذكير صارخ بأوجه ضعف وتهميش المنطقة بأسرها. فالضعف المؤسسي والعجز في القدرات والافتقار إلى الموارد التي تواجهها بلدان المنطقة تزيد من تفاقم تلك المشاكل.

وتدعم باكستان الجهود التي يبذلها المجلس الرامية إلى اتخاذ التدابير الفعالة للتصدي للتهديدات الخطيرة التي يشكّلها تزايد الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والاتجار غير المشروع بالمخدرات والاتجار بالأسلحة في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. ويتطلب التصدي لتلك التهديدات المزيد من التعاون الإقليمي في إدارة الحدود، فضلا عن قطاعي إنفاذ القانون والعدالة. علاوة على ذلك، يجب على المجتمع الدولي مواصلة العمل مع البلدان والمنظمات الإقليمية ذات الصلة

وأكدت الزيارة التي قام بها الأمين العام إلى المنطقة في الشهر الماضي - وشاركه فيها الرئيس زوما، ممثل الاتحاد الأفريقي، ومفوض الاتحاد الأوروبي بيلباغس ورئيس مصرف التنمية الأفريقي كابيروكا - على أهمية المنطقة وضرورة الاستفادة من المبادرات السابقة التي تستجيب للعديد من المشاكل المتداخلة التي تواجهها. وبناء على ذلك، فإننا نثني على الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي لتبرعهما بمبلغ ٨ بلايين دولار في شكل مساعدة جديدة على مدى السنوات الخمس المقبلة من أجل تعزيز الأهداف الاستراتيجية الميمنة في استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. ونحث الحكومات والشركاء على تقديم دعم إضافي لذلك وما يرتبط به من تدابير.

أود أيضا أن أعرب عن تقديري للجهود التي يبذلها المبعوث الخاص برودي من أجل التشديد على مدى أهمية قيام الحكومات الإقليمية بدور رائد في تحديد وتصميم الحلول للمشاكل المتنوعة والمتراصة التي تواجهها. ونحن نشجع منظومة الأمم المتحدة بأسرها على تأييد تلك الجهود، والمضي قدما بقوة في تنفيذ الاستراتيجية المتكاملة. وتحقيقا لهذه الغاية، ما فتئت الولايات المتحدة، وستظل شريكا نشطا في السعي إلى النهوض بتحقيق الأهداف الثلاثة للاستراتيجية: تعزيز الحكم الرشيد، وتحسين القدرات الأمنية الإقليمية ووضع خطط طويلة الأجل للتكيف.

وفي نواح عديدة، يمثل تحسين الإدارة نقطة الانطلاق لإحراز التقدم في كل مجال آخر، بما في ذلك التنمية الاقتصادية، والسلامة العامة، والحل السلمي للصراعات المدمرة.

والولايات المتحدة إذ تدرك ذلك، فإنها تنظر حاليا في السبل الكفيلة بتكثيف جهودها في مختلف أنحاء منطقة الساحل والمغرب العربي لتعزيز المؤسسات الديمقراطية. ونعقد أن في منطقة الساحل، كما في غيرها من المناطق، هناك نظام سياسي

وستواصل باكستان، من جانبها، تقديم كامل الدعم السياسي لاستراتيجية الأمم المتحدة والقيام بدورها داخل مجلس الأمن وخارجه من أجل تحقيق السلام والاستقرار طويلي الأجل في منطقة الساحل.

وختاما، نشكر المغرب على تنسيقها الفعال من أجل إعداد البيان الرئاسي (S/PRST/2013/20) الذي نؤيده ونوافق عليه تماما.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الرئيس والأمين العام بان كي - مون ورئيس البنك الدولي كيم، والمبعوث الخاص برودي، والسفير أنطونيو والممثل الخاص ريفيراند دي مينتون على إحاطاتهم الإعلامية وعلى دعوتهم لاهتمام المجلس بالتحديات والفرص التي نواجهها في منطقة الساحل.

وترحب حكومة بلدي بالالتزام المشترك للأمم المتحدة والبنك الدولي بأن يعملوا بوصفهما شريكين في المنطقة، كما يقوموا بذلك حاليا في منطقة البحيرات الكبرى. ويحدونا الأمل في أن تنجح الشراكة في حشد الجهود على الصعيدين الداخلي والدولي من أجل تحقيق التقدم السياسي والاقتصادي.

وكما توضح الإحاطات الإعلامية فإن بلدان منطقة الساحل لا تزال مثقلة بالتحديات الشاملة التي تؤجج حلقات العنف وتعرقل التقدم الاقتصادي. إن الحدود السهلة الاختراق والمساحات التي لا تخضع لسلطة الدولة وتلك حيث وجودها ضئيل في جميع أنحاء المنطقة الشاسعة، ييسران تدفق الأسلحة غير المشروعة والمخدرات، وفي الوقت نفسه توفران الملاذات الآمنة للإرهابيين حيث يمكنها التدريب والتخطيط لشن هجمات في المستقبل. وتسهم الحروب الأهلية والاضطرابات الاجتماعية الأخرى في تفشي انعدام الأمن الغذائي. وتكون النتيجة معاناة مزمنة تتيح نشوب أزمات إنسانية واسعة النطاق على فترات منتظمة.

وبلدان برمتها لمنع الحروب الأهلية والكوارث الطبيعية وما شابه من الأحداث التخريبية والتكيف معها والتعافي منها.

وبقدر نجاح تلك المبادرات، سيكون الناس في المنطقة أقل عرضة للإجهاد بكل أنواعه وأفضل تجهيزاً لتحقيق النمو المستدام والشامل للجميع.

والولايات المتحدة تني على الأمم المتحدة لجعلها القدرة على التحمل والصمود ركيزة أساسية في استراتيجيتها الإقليمية، وتشيد بالبنك الدولي لتعهدات الاستثمار الأخيرة الرامية إلى تحسين البنى التحتية ودعم التنمية الاقتصادية في المناطق الريفية، حيث يعيش السكان الأكثر ضعفاً.

وعلى الرغم من أن التحديات التي تواجه منطقة الساحل لا تزال شاقة، فإننا نشهد تقدماً. وينخرط العديد من البلدان الأفريقية بعمق في مكافحة الإرهاب، والوساطة من أجل السلام وتعزيز المكتسبات الاقتصادية والاجتماعية الهامة. واستشرافاً للمستقبل، يجب أن نستمر في احترام القيادة والملكية ومباشرة الأعمال لشركائنا الأفارقة.

ونحن متفائلون بشأن المستقبل، لأننا نعلم أن الأهداف التي نسعى لتحقيقها من تحسين الحكم وتوفير المزيد من الأمن والقدرة على التحمل استجابة للتعطش الموجود بين الناس في جميع أنحاء منطقة الساحل، للحصول على فرصة للعيش في جو من الحرية أفسح، مع مزيد من الازدهار والأمن والسلام. وبهذه الأهداف في الأذهان، دعونا نمضي قدماً لتنفيذ استراتيجيتنا المتكاملة بالتعاون الكامل بيننا جميعاً.

السيد أوه جون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية):
أود أن أشكر الأمين العام، السيد بان كي مون، والمبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة الساحل، السيد رومانو يرودي، ورئيس البنك الدولي، السيد جيم يونغ كيم، والمندوبين

منفتح وشامل يمكن أن يوفر أساساً لحل المشاكل، مع الحد في الوقت نفسه من جاذبية الجماعات المتطرفة العنيفة.

وبناء القدرات الأمنية، خصوصاً في الدول التي تعاني مؤسساًها السياسية من الهشاشة عملية صعبة، ولكنها ضرورية. والولايات المتحدة تعمل من خلال الشراكة المعنية بمكافحة الإرهاب عبر الصحراء للمساعدة في تعزيز قدرة ١٠ بلدان في منطقة الساحل والمغرب العربي على مكافحة الإرهاب، وتعزيز التعاون الأمني الإقليمي، وفضح الأيديولوجيات الراديكالية ومساعدة المجتمعات الأكثر تعرضاً للخطر.

وهذه الشراكة جهد مستمر يستنير بالخبرة المحلية ويدعمه العديد من القادة في المنطقة. وهي تدرك قيمة مساعدات التنمية في الاستجابة للمظالم السياسية والاحتياجات اليومية للسكان الذين قد يجنحون، بدافع اليأس، للانضمام إلى الجماعات المتطرفة أو دعمها.

والاستراتيجيات الرامية لتحسين الأمن وبسط سيادة القانون تكون أقرب احتمالاً لتحقيق أهدافها عندما يكون لدى المواطنين سبب للأمل ويتم دمجهم في المجتمعات التي تصبح أقوى وأكثر تماسكاً.

وفي جهد مواز، تعمل الولايات المتحدة بشكل وثيق أيضاً مع ألمانيا ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا وحلفاء وشركاء آخرين لمنع الاتجار غير المشروع في الذخيرة والأسلحة.

ومن خلال مبادرة التحالف العالمي من أجل الصمود في منطقة الساحل، تشارك حكومتي مع دول المنطقة والبنك الدولي والأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين في مبادرة حيوية الأهمية للحد مما أصبحت حاجة مزمنة إلى المساعدة في حالات الطوارئ. ومن خلال تنسيق جهودنا لبناء القدرة على التحمل، نقوم بتعزيز قدرات الأفراد والأسر والمجتمعات

والإقليمية من الأمور الحاسمة. والطابع الإقليمي للاستراتيجية المتكاملة يتطلب تعزيز الجهود الرامية لبناء الثقة بين جميع حكومات المنطقة.

وفي هذا الصدد، نرحب بعقد الاجتماع الوزاري بشأن استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل في باماكو والمؤتمر الإقليمي بشأن أمن الحدود بين منطقتي الساحل والمغرب العربي، المعقود في الرباط في الشهر الماضي.

ثانياً، ثمة عنصر آخر مطلوب للنجاح هو ضمان الاتساق العام والتكامل لتحقيق أقصى قدر من فعالية المساعدة وتجنب الازدواجية. وهذا لا ينطبق على التنسيق بين المنظمات الدولية والإقليمية فحسب، بل ينطبق أيضاً على الجهات المانحة والحكومات الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة، ككل.

ثالثاً، لضمان تحقيق تقدم ملموس، فإن تحديد أولويات واضحة قصيرة وطويلة الأجل ووضع معايير واضحة المعالم أمر ضروري. وينبغي بلورة تلك الأولويات والمعايير بالتنسيق الوثيق مع حكومات المنطقة.

أخيراً، فإننا نقدر دور المغرب في إعداد البيان الرئاسي، الذي نؤيده.

ومن الضروري أن يواصل المجتمع الدولي مشاركته والتزامه إزاء الساحل. وجمهورية كوريا مستمرة في دعم الجهود الرامية إلى تعزيز السلام والتنمية في المنطقة.

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب أستراليا بالإحاطة الإعلامية المقدمة اليوم بشأن منطقة الساحل وبالالتزام الشخصي للأمين العام، والمبعوث الخاص برودي والمتكلمين الآخرين، ومن بينهم رئيس البنك الدولي السيد كيم وممثلي الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي.

وكتعليق عام في البداية، لا بد لي أن أقول إن الشراكة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي، على وجه الخصوص، لديها

الآخرين على مشاركتهم والعروض التي قدموها في جلسة اليوم.

لا تزال منطقة الساحل تواجه تحديات أمنية وسياسية وإنسانية وفي مجال حقوق الإنسان. وتتضمن تلك التحديات الإرهاب والجرائم عبر الوطنية كالاتجار بالمخدرات وعدم الاستقرار السياسي الناجم عن ضعف الحكم. وما زالت الأوضاع الإنسانية متردية مع نزوح مئات الآلاف من السكان ومواجهة الملايين لخطر الجوع.

وفي ضوء تلك الخلفية، يؤيد بلدي تأييداً تاماً استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. فاعتماد نهج شامل ومنسق هو، في الواقع، أمر بالغ الأهمية في معالجة تلك الأزمة المتعددة الأوجه.

وفي هذا السياق، فقد أتاح الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الحالة في منطقة الساحل، الذي عقد في أيلول/سبتمبر، فرصة ثمينة للتوعية بالتحديات والتأكيد مرة أخرى على أهمية استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة للمنطقة.

وتتني جمهورية كوريا أيضاً على المبادرة المشتركة للأمين العام للأمم المتحدة ورئيس البنك الدولي بزيارة المنطقة معاً في الشهر الماضي، لقيادة عملية تنفيذ تلك الاستراتيجية. وشملت الزيارة مشاركة الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والبنك الأفريقي للتنمية، وبينت بوضوح أهمية اتباع نهج متكامل في التصدي بفعالية للأسباب الكامنة وراء الأزمة في الساحل. ونعتمد أن التعهدات التي تجاوزت قيمتها 8 بلايين دولار ستكون أساسية في مساعدة منطقة الساحل على إطلاق قدراتها.

وأود أن أسلط الضوء على بعض المجالات التي يراها وفدي أساسية في التنفيذ الفعال للاستراتيجية المتكاملة. أولاً، إن الإرادة السياسية للحكومات المعنية وملكيها الوطنية

والجريمة عبر الوطنية؛ ثالثاً، القدرة على التحمل. أولاً، يجب أن تتولى الحكومات في منطقة الساحل ملكية وقيادة الجهود في المنطقة؛ وفي المقابل، يجب أن تكون تلك الحكومات مسؤولة أمام شعوبها. ولذلك، نرحب باجتماع ٥ تشرين الثاني/نوفمبر الوزاري المعقود في باماكو.

وقد كان إطلاق منبر التنسيق أثناء انعقاد الجلسة معلماً هاماً. ونتطلع إلى سماع المزيد عن عملهم عن كيفية دعم المجلس له.

إن زيادة التعاون بين الحكومات الوطنية والمنظمات الإقليمية والدولية تكتسي أهمية بالغة لنجاح تلك الاستراتيجية. وينطبق ذلك بشكل خاص على الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، المجال الثاني لتركيزي. ويجب التصدي لذلك التهديد من خلال بناء القدرات، والتنسيق، ومنع نشوب الصراعات. وينبغي أن تركز جهودنا المبذولة لبناء القدرات بشكل رئيسي على إدارة الحدود وبناء العدالة الجنائية القائمة على أساس القانون. ونرحب في ذلك الصدد بالتقدم المحرز مؤخراً في مجال الأمن عبر الحدود في المؤتمر الوزاري الإقليمي المعقود في المغرب في تشرين الثاني/نوفمبر.

وندرک أن الاستراتيجية الشاملة لمكافحة الإرهاب يجب أن تشمل الجهود الرامية إلى منع الإرهاب والتطرف من الظهور، ومنع تجنيد وتسليح مقاتليه. وعليه، فإننا نرحب بصفة خاصة بتوصيات الاستراتيجية المتعلقة بمكافحة التطرف العنيف، بما في ذلك من خلال الحوار الإقليمي بين القادة التقليديين، وزعماء ومنظمات المجتمع المحلي الدينية. وينبغي أن أشير إلى أن لنظام الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة إمكانات كبيرة لمساعدة دول الساحل على التصدي للعناصر ذات الصلة بتنظيم القاعدة في المنطقة. غير أن ذلك لن يحقق إلا بأن يكون نظام الجزاءات متاحاً للوصول إليه بحق، فضلاً

القدرة على أن تحقيق تحول حقيقي، وأنا أعرف أن المجتمع العالمي يريد أن يرى ذلك التحول ينمو.

ونحن نعلم أن منطقة الساحل تسعى جاهدة منذ فترة طويلة جداً للتغلب على أزمات إنسانية وأمنية مزمنة إلى جانب أزمة الحكم. والصلة بين التنمية الأمن تبدو أكثر وضوحاً في هذه المنطقة دون غيرها من المناطق. ويتجلى في تلك المنطقة الارتباط العميق بين التحديات الأمنية، كالإرهاب والجريمة عبر الوطنية، وتحديات التنمية، كالأمن الغذائي وهيئة الفرص الاقتصادية.

وكما ذكر السيد برودي المجلس، تلك التحديات تتجاوز الحدود وكذلك الحلول، بطبيعة الحال. وكان قد حذرنا في وقت سابق، ومرة أخرى اليوم، أننا يجب ألا ننسى الساحل، أو سنخاطر بالمزيد من الأزمات كما هو الحال في مالي.

نرحب بالزيارة التي تمت بقيادة الأمين العام ورئيس البنك الدولي. فقد سلطت الضوء على مركزية معالجة التحديات الاقتصادية كجزء من الطريق إلى السلام، بالبناء على شراكتهما في منطقة البحيرات الكبرى. والبلاتين الثمانية المتعهد بها ستعزز عوائد السلام.

إن التقدم صوب السلام والاستقرار يتطلب تعاوناً حقيقياً من جانب الأمم المتحدة والجهات الحكومية الدولية والأطراف الإقليمية والمشاركة المنسقة. وأستراليا تعتبر أن استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل توفر إطاراً متيناً، ونحن نؤيد الأهداف الاستراتيجية الثلاثة بقوة.

ومن الواضح أن العنصر الأساسي، الآن، هو المضي قدماً في التنفيذ من خلال تحديد أولويات العمل والميزة النسبية والقيمة المضافة للأمم المتحدة ذاتها.

وفي هذا السياق، أود أن أتناول ثلاث قضايا محددة: أولاً، الملكية الوطنية والتعاون الإقليمي؛ ثانياً، الإرهاب

ختاما، فقد شهدنا الآثار المترتبة عن تضافر الجهود الوطنية والإقليمية والدولية المبذولة في مالي. ونحن على ثقة بأن من شأن استراتيجية منطقة الساحل أن توفر أداة قيّمة للأمم المتحدة وللمنطقة إلى جانب الشركاء الدوليين للاستجابة على نحو منسق للتحديات التي تواجه منطقة الساحل بأسرها. ويتعين أن يكون الكثير من الجهد المبذول ابتكاريا. ونحن نعلم أن ذلك قد طال انتظاره، وأنه لا يزال ضروريا بطبيعة الحال.

السيد روستنال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): نود أن نشكر الأمين العام بان كي - مون، والرئيس جيم يونغ كيم، والمبعوث الخاص رومانو برودي، والمراقبين عن الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي على إحاطاتهم الإعلامية ومعلوماتهم.

ولا شك أن الحدث الأهم الذي شهدته منطقة الساحل خلال الشهر الأخير يتمثل في الزيارة المشتركة التي قام بها الأمين العام ورئيس البنك الدولي، جنبا إلى جنب مع ممثلي الشركاء الرئيسيين الآخرين، من قبيل مصرف التنمية الأفريقي، والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، للعديد من البلدان. وتستمد تلك الزيارة أهميتها من الأولوية القصوى التي أولها المجتمع الدولي للتصدي للتحديات العديدة التي تلحق الضرر بالمنطقة، ولأن يتم ذلك التصدي بطريقة منسقة ومتكاملة، مع الاستفادة من أوجه التآزر التي تتيحها الإجراءات المشتركة. ويمكننا على هذا النحو المضي قدما، في ذات الوقت الذي نتصدى فيه للمسائل المتعلقة بتحقيق الاستقرار والحكم الديمقراطي، فضلا عن التنمية والاهتمام الإنساني بوصفها متطلبات السكان في هذه المنطقة المضطربة من القارة.

ونشيد بالموضوع الرئيسي لرسالة الأمين العام، وهي أن السلام والتنمية يجب أن يسيرا جنبا إلى جنب، وأن تنفيذهما يتطلب تحالف الجهات الفاعلة الدولية على أوسع نطاق ممكن، دعما لبلدان المنطقة. ونشعر بالتشجيع أيضا حيال

عن إدماجه في استجابات تلك الدول. وعلينا أن نضع نظام الإجراءات في أيدي البلدان والمناطق المتضررة، بهدف التأكد من أن قائمة الجزاءات تعكس بصورة دقيقة الطابع الدينامي والمتطور للتهديد، علاوة على زيادة تنفيذها.

وأستراليا ملتزمة - بصفتها رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) بشأن تنظيم القاعدة وما يرتبط به من أفراد وكيانات - بضمان أن تواصل اللجنة عملها بالتعاون مع المنطقة، بهدف تحديد الكيانات والأفراد الذين ينبغي أن تطبق عليهم الجزاءات، وعلى وجه التحديد، تنظيم القاعدة وقادته وما يرتبط به من أفراد وكيانات، والأهم من ذلك، عناصر التمكين التي توفر له الأسلحة والأموال والمجندين. تحقيقا لتلك الغاية، فقد عقدنا في ٣ كانون الأول/ديسمبر جلسة خاصة مع الدول الأعضاء من منطقة الساحل والمغرب

العربي لمناقشة التهديد الذي يشكله تنظيم القاعدة. وهي خطوة أولى في سلسلة من الخطوات المتخذة من أجل تحسين الوعي والمشاركة على الصعيد الإقليمي.

أخيرا، وكما قال آخرون، فإن بناء المرونة في منطقة الساحل سيكون ضروريا من أجل كسر حلقة الأزمات الإنسانية وحماية الفئات الأشد ضعفا من الصدمات المستمرة. ويجب علينا التركيز أيضا على الدوافع الكامنة وراء الصراع - عدم المساواة، والاستبعاد الاجتماعي، والتوترات العرقية. لقد قدّم بلدي حتى الآن، مبلغ ٥٠ مليون دولار من المساعدات إلى المنطقة على مدى السنتين الماضيتين بغية تلبية الاحتياجات العاجلة، فضلا عن دعم المجتمعات المحلية في المنطقة ومساعدتها على بناء قدراتها على مواجهة الكوارث في الأجل الطويل، والتصدي لأسباب انعدام الأمن الغذائي، بما في ذلك دعم البحوث الزراعية.

فردية. ونرحب بالقرار الذي اتخذته المنطقة بإنشاء آلية للمتابعة، أو ما يسمى منبر التنسيق، من أجل رصد تنفيذ الالتزامات المتوقعة.

وأخيراً، نود أن نتقدم بالشكر إلى زملائنا في الوفد المغربي لدعمهم للبيان الرئاسي الذي صدر اليوم، والذي نؤيد مضمونه تأييداً كاملاً (S/PRST/2013/20).

السيد ليو جيايبي (الصين) (تكلم بالصينية): تعرب الصين عن امتنانها لجهود الرئيس من أجل عقد جلسة اليوم، وللإحاطات الإعلامية، ولحضور الأمين العام بان كي - مون، والمبعوث الخاص برودي، والسيد جيم يونغ كينغ، رئيس البنك الدولي. واستمعنا باهتمام كبير أيضاً إلى البيانات التي أدلى بها ممثلاً الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي.

في الوقت الحاضر، تتسم الحالة بوجه عام في أفريقيا بالاستقرار والتنمية والسلام.

وفي معظم البلدان، لا يزال الوضع السياسي مستقرًا، وقد خف التوتر في بعض المناطق المتهبة. ويلتزم الاتحاد الأفريقي ومنظمات إقليمية وبلدان أفريقية أخرى بالحفاظ على السلام والاستقرار، وتعزيز آلية الأمن الجماعي الأفريقية، والسعي إلى إيجاد حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية.

إن الاقتصاد الأفريقي حافظ على نمو سريع. وعملية التكامل تفضي على قدم وساق. وتأثير القارة الأفريقية على الصعيد الدولي يزداد باطراد. والمجتمع الدولي يولي مزيداً من الاهتمام لأفريقيا. وإطلاق استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، والبيان الرئاسي الذي اعتمد قبل لحظات (S/PRST/2013/20) يظهران تماماً الأولوية التي أولاهما المجتمع الدولي للسلام والأمن في أفريقيا، بما في ذلك منطقة الساحل.

لقد شهد الأمن والوضع الإنساني في منطقة الساحل بعض التحسن مؤخراً. بيد أن المنطقة لا تزال هشّة، الأمر

النوايا الحسنة والالتزام الذي أبدته السلطات الوطنية وأعضاء المجتمع المدني الذين شاركوا في مختلف الاجتماعات التي عقدت خلال الزيارة. وقد تكلم الأمين العام والرئيس جيم يونغ كيم اليوم عن ردود فعلهما على تلك التفاعلات الهامة. ونأمل أن يتمكن جميع أصحاب المصلحة من مواصلة الأدوار التي يجب عليهم الاضطلاع بها في التصدي للتحديات المعقدة المختلفة التي تواجهها المنطقة.

ونظراً لأن هذه هي الزيارة المشتركة الثانية التي يقوم بها الأمين العام ورئيس البنك الدولي لأفريقيا هذا العام، فإننا نشجع كليهما على مواصلة عملهما - كل في مجاله - لضمان أن تقدّم كلتا المؤسستين الدعم المتبادل في المنطقة، بما يعود بالنفع على البلدان الأعضاء فيها. ونحن مدركون لأهمية كسر منطقة الساحل للحلقة المفرغة من التحديات الضارة فيها، بما في ذلك هشاشة المؤسسات، وعدم استقرار نظم الحكم، وعدم الاستقرار السياسي، والمؤشرات الاجتماعية الاقتصادية غير المقبولة، وانعدام الأمن المدني، بالإضافة إلى الآثار المترتبة عن الكوارث المناخية وما لها من أثر على الأمن الغذائي. وتتسم هذه الظواهر جميعاً تقريباً بأنها ظواهر عبر الحدود الوطنية. وعليه، سرعان ما تنتقل مشكلة ما في أحد البلدان إلى البلدان الأخرى. وفي الوقت نفسه، فإن في الإمكان أن تنتقل إنجازات أحد البلدان أيضاً إلى البلدان الأخرى. بما يحقق مصالحها. وعليه، فإننا نؤيد استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل.

ونشدد، شأننا شأن الوفود الأخرى، على أهمية الملكية الوطنية والإقليمية لتلك الاستراتيجية التي تقع المسؤولية الرئيسية عن تنفيذها على عاتق الدول الأعضاء في منطقة الساحل وغرب أفريقيا والمغرب العربي. وبطبيعة الحال، ينبغي أن يتكيف النهج الإقليمي مع خصائص كل بلد على حدة، كي تكون النتيجة النهائية أكثر من مجرد مجموع حالات

ثانياً، يجب على المجتمع الدولي أن يحترم سيادة بلدان المنطقة وسلامتها الإقليمية، وأن يستمع بعناية إلى مقترحاتها وأفكارها المحددة التي تتعلق بالتنمية ومكافحة الإرهاب. وفي عملية تنفيذ مشاريع محددة، يجب على المجتمع الدولي أن يحترم تماماً آراء البلدان المضيفة، بغية أن تصبح المساعدة أكثر فعالية. والجهود الرامية إلى مواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة في المنطقة ومكافحتها تشمل بلدانا عديدة، وهي عابرة للحدود بطبيعتها. ويجب على بلدان المنطقة أن توطد الحوار وتعزز الثقة المتبادلة، وتعاون بنشاط بعضها مع بعض بغية التصدي لتلك التحديات. وبوسع المجتمع الدولي، وعلى وجه الخصوص الأمم المتحدة، أن يؤدي دوراً بناءً في هذا الصدد.

ثالثاً، إن السبب الجذري للمشاكل في منطقة الساحل هو الفقر والتخلف الإنمائي. ويجب على المجتمع الدولي أن يعطي الأولوية لمساعدة بلدان المنطقة على تحقيق التنمية عن طريق زيادة المساعدات والاستثمارات في منطقة الساحل، بغية إعانة تلك البلدان على بناء قدراتها وهيكلها الأساسية، وتوسيع قدرتها على تحقيق التنمية المستقلة، وكفالة الأمن الغذائي، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وترحب الصين بالتعهدات التي أعلنتها البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي بتوفير ١,٥ بليون دولار و ٤ بليون دولار، على التوالي، لمنطقة الساحل. ونأمل أن تُدفع التعهدات ذات الصلة بالكامل في أقرب وقت ممكن، بغية تمكين المشاريع ذات الصلة من بدء تنفيذها في تاريخ مبكر، واستفادة السكان المحليين منها.

وتعلق الحكومة الصينية أهمية كبرى على العلاقات الصينية - الأفريقية. وقد وفرت الصين الدعم الطويل الأمد للبلدان الأفريقية في مجال استكشاف مسارات التنمية القابلة للتطبيق، استناداً إلى حقائقها الوطنية، فضلاً عن توفير المساعدة على أفضل ما تستطيع لتلك البلدان أثناء سعيها لإحراز الوحدة،

الذي تعرب الصين عن قلقها حياله. ونحن نقدر الزيارة المشتركة الأخيرة التي قام بها إلى منطقة الساحل الأمين العام بان كي - مون، والسيدة دلاميني - زوما، رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي، والرئيس جيم يونغ كيم، رئيس البنك الدولي، والرئيس كابيروكا، رئيس مصرف التنمية الأفريقي. ونرحب بالنتائج الإيجابية للزيارة المشتركة ونشيد بها. ونقدّر أيضاً العمل المضني الذي قام به المبعوث الخاص برودي لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. ونرحب بإنشاء هيئة التنسيق الاستراتيجية، وأمانة التنسيق التقني. ويحدونا الأمل أن تؤدي هذه الآلية الهامة دوراً إيجابياً في تحسين الوضع في منطقة الساحل.

إن المشاكل في منطقة الساحل مترابطة ويعزز بعضها البعض الآخر. والتحسين السريع والشامل للوضع في المنطقة يتطلب سياسات متكاملة. وتقتصر الصين أن يعمل المجتمع الدولي على نحو متضافر في المجالات الثلاثة التالية.

أولاً، يجب على المجتمع الدولي أن يدعم الجهود التي تبذلها بلدان المنطقة في الحفاظ على السلام والاستقرار. فلقد تم إحراز تقدم كبير في الوضع في مالي، مثلما تجلّى في نجاح الانتخابات التشريعية، والتقدم المطرد الذي أحرزته في مجال الانتشار بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. ومع ذلك، ينبغي أن نعي أنّ منطقة الساحل لا تزال تواجه تهديدات مختلفة، بما في ذلك انتشار الإرهاب والتطرف، وانتشار الأسلحة والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. ولا تزال مالي وبلدان أخرى في المنطقة تواجه طريقاً طويلاً ومتعرجاً في سعيها لتحقيق الاستقرار لأمد بعيد. لذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يولي اهتماماً أكبر للوضع في المنطقة، وأن يساعد بنشاط بلدان المنطقة على تعزيز السلام والحفاظ على الاستقرار.

قطاعات، وهي التي، على الرغم من نواياها الجيدة، لم تحرز النتائج المتوقعة.

أقول ذلك لأن منطقة الساحل لا تزال تشكل واحدا من أدنى مؤشرات التنمية البشرية في العالم. هناك ١١,٤ مليون نسمة يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وحوالي ٥ ملايين طفل تحت سن الخامسة يتعرضون لخطر سوء التغذية الحاد. وعلى الرغم من جميع الجهود المبذولة في ما يتعلق بتقديم المساعدة، ما فتئت منطقة الساحل تواجه على نحو خطير ومتكرر تفشي الأمراض المعدية، والنقص المزمن في الاستثمار في قطاعي الطاقة والزراعة، ونظم الحماية الاجتماعية غير الفعالة، مع عدم تكافؤ فرص الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، وتدهور البيئة، وقدرًا كبيرًا من التمييز.

والواضح، كما كشفت عنه الصراعات في السودان، وليبيا، ومالي، أن مختلف البرامج لم تكن قادرة على التصدي للأسباب الجذرية للصراعات، أو العديد من الشبكات غير الشرعية من مختلف الجماعات المتطرفة والإرهابية التي تعمل في المنطقة، والتهديدات الناجمة عنها. لهذا السبب، إن زيادتنا لمستوى الوعي إزاء استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، والمشاركة فيها ودعمها، هي إثبات لإيماننا بتنفيذها السليم وثقتنا بأن بإمكانها أن تحل الأسباب الجذرية للصراع. وسيكون ذلك أفضل استجابة يمكننا أن نقوم بها لتحقيق السلام والأمن في منطقة الساحل.

منذ اجتماعنا في حزيران/يونيه، عندما عرضت علينا الاستراتيجية المتكاملة (S/PV.6988)، أحرز قدر كبير من التقدم، بفضل الزخم الذي أعطاه إياها الأمين العام والسيد بروودي. ونحن نرحب بالاجتماعات التي انعقدت في المقر، والاجتماع الخاص بشأن تعزيز التعاون والمساعدة التقنية في مجال مكافحة الإرهاب العالمي، والاجتماع الرفيع المستوى الذي انعقد في أيلول/سبتمبر، فضلا عن الاجتماعات التي

والقوة، والتنمية المستقلة، وإيجاد الحلول للمسائل الإقليمية، بما في ذلك الوضع في منطقة الساحل.

وفي الأسبوع الماضي، وصلت إلى مالي أولى الوحدات الصينية التي تتألف من ١٣٥ جنديا من قوات حفظ السلام، وباشرت عملها. والصين مستعدة في المستقبل لزيادة تعزيز تعاونها مع المنظمات الدولية والإقليمية، بما في ذلك الأمم المتحدة، بغية تقديم اسهام أكبر لتحقيق تسوية مبكرة وشاملة للمشاكل التي تواجه منطقة الساحل، ولتعزيز السلام والتنمية والاستقرار في أفريقيا.

في الختام، أود أن أشكر البعثة الدائمة للمغرب على ما بذلته من جهود في صياغة البيان الرئاسي (S/PRST/2013/20). والصين تؤيد نص البيان تمام التأييد.

السيدة برسفال (الأرجنتينية) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أشكر الوفد الفرنسي على عقد هذه الجلسة اليوم. كما أود أن أشكر الأمين العام، ورئيس البنك الدولي، والمبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة الساحل، والمراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في منطقة الساحل. وأشكر كل واحد منهم على إحاطته الإعلامية.

في العديد من المناسبات التي تناولنا فيها الصراعات في المنطقة خصوصا، مثل الصراع في مالي، كررت الأرجنتين أهمية الحفاظ على تركيزنا الكامل على المسائل الإقليمية في منطقة الساحل، وشددت على الحاجة والضرورة الملحة لوجود استراتيجية متكاملة للأمم المتحدة تشمل الأمن، والحكم، والتنمية، وحقوق الإنسان، والمسائل الإنسانية، والنمو الاقتصادي. وينشأ إصرارنا من الواقع والحاجة للموسين جدا ويتعزز بهما. إن رؤيتنا ليست رؤية استراتيجية فحسب؛ إنها أيضا مسألة فعالية وشفافية، وهي أسفرت عن سلسلة كاملة من البرامج الوطنية والإقليمية والدولية المتداخلة والشاملة لعدة

انعقدت مؤخرا في باماكو والرباط. وبديهي أن نسلط الضوء أيضا على أهمية الزيارة المشتركة التي قام بها الأمين العام ورئيس البنك الدولي.

وعلاوة على ذلك، نود أن نشكر وفد المغرب على وضعه هذا الموضوع ضمن الأولويات المدرجة في جدول أعمالنا وإبقائه كذلك، وعلى صياغة وثائق مهمة مثل الوثيقة التي اعتمدها للتو (S/PRST/2013/20).

ثالثا، ولكي أختتم بياني، أرحب بالتقدم الكبير المحرز في بلدان المنطقة والقارة استنادا إلى المبادرات المقدمة من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، في مجال منع نشوب النزاعات وحفظ السلام وبناء السلام، والتنمية وحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون. وتؤمن الأرجنتين إيمانا راسخا بأن هذا هو المسار الذي يجب أن تتخذه البلدان في المنطقة وفي القارة الأفريقية بصفة عامة.

وخلال ولاية السيد برودي ممثلا خاصا للأمين العام، لم يسلط الضوء فحسب على الواقع المعقد لمنطقة الساحل، بل قام بتثقيف المجتمع الدولي ومجلس الأمن أيضا بإعراجه عن تفهمه للحالة المعقدة وبلاستماع إلى آراء مختلف الطوائف، وتفهم ثقافتها واحترام أولوياتها. ولكن، يجب علينا التسليم بأنه من الأهمية الحاسمة بمكان ألا يمنعنا هذا الوعي، الذي أجبر المجتمع الدولي على النظر بصورة شاملة في الحالة في منطقة الساحل، من النظر في أي خيار قد يكون.

وقال وزير الداخلية المغربي، في المؤتمر الوزاري الإقليمي الثاني المعني بأمن الحدود في بلدان شمال أفريقيا ومنطقة الساحل، الذي عقد الشهر الماضي في الرباط، إنه لا بد من إنشاء آلية لتبادل المعلومات، وإرساء نظام للإنذار المبكر ومواءمة الصكوك القانونية للسيطرة على الحدود. وشدد على أن الحدود هي مناطق للتبادل البشري والتجاري والثقافي، ولا يمكن أن ينظر إليها على أنها مناطق لعدم الثقة، والإنغلاق أو الاستبعاد. وتأمل الأرجنتين، إلى جانب بلدان أمريكا اللاتينية التي تتشاطر رؤية وزير المغرب، أن تؤدي استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل إلى إنشاء وطن في منطقة الساحل.

وبإيجاز، أود أن أذكر بأن المسؤولية الرئيسية عن إحلال السلام واستتباب الأمن وتحقيق التنمية في منطقة الساحل تقع على عاتق بلدان المنطقة، التي يجب أن تعالج الأسباب الجذرية لمشاكلها ونزاعاتها. ومع ذلك، نعتقد في أهمية الدعم الذي يجب أن يقدمه المجتمع الدولي والأمم المتحدة، مع الأخذ بعين الاعتبار التحديات التي تنشأ نتيجة لتغير المناخ والأزمة الاقتصادية والمالية، التي بدأت في أعين البلدان.

السير مارك لايل غوانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة. وأود أن أشكر بشكل خاص الأمين العام لمشاركته المتواصلة وقيادته بشأن مسألة منطقة الساحل، التي اتضحت مؤخرا من خلال زيارته الواسعة النطاق إلى المنطقة في تشرين الثاني/نوفمبر، إلى جانب رئيس البنك الدولي وغيره من قادة المؤسسات والمنظمات الرئيسية. أشكر الرئيس جيم يونغ كيم،

ثانيا، أود التأكيد على أن العديد من المشاكل التي نراها، في رأينا، نتائج لأسباب جذرية يجب معالجتها من خلال تغيير جوهري لا من خلال اتخاذ التدابير المسكنة. وعلى سبيل المثال، نظرا للتغيرات الصعبة والضرورية التي يجب تنفيذها من أجل التعامل مع الأزمة، تسلط الأرجنتين الضوء على أهمية تأكيد وتغيير طرائق وهياكل أعمال منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي والنظام المالي الدولي، حتى تكون

ودائم فيها. وأود أن أسلط الضوء على ثلاثة مجالات على وجه الخصوص ترى المملكة المتحدة أن لها أهمية حاسمة.

أولا، بشأن الأمن، يجب تعطيل الأنشطة الإرهابية والتصدي للجريمة المنظمة من خلال بناء القدرات الإقليمية والتعاون الإقليمي. وقد اقترحت المملكة المتحدة مشروع قرار يعالج أحد جوانب ذلك الخطر - عمليات دفع الفدية لأعمال الخطف التي تمول الأنشطة الإرهابية في منطقة الساحل. يجب علينا إعداد تحليل واضح لجميع تلك التهديدات عبر الحدود ونهج للتصدي لها.

ثانيا، يجب أن نركز على بناء الدولة. علينا تقديم الدعم على المدى الطويل للتسويات السياسية، بما في ذلك مبادرات المصالحة على المستوى المحلي وإدماج الجماعات المسلحة. وبغية كفاءة توفير الخدمات العامة الأساسية، مثل التعليم والحصول على العدالة، لا سيما خارج المناطق الحضرية، ينبغي لنا تضمين أنظمة شفافة وخاضعة للمساءلة لتقديم الخدمات مع تعقب التقدم المحرز على نحو وثيق.

وأخيرا، يجب علينا أن نركز على القدرة على الصمود. ينبغي أن تقود الهيئات الإقليمية في مجال التعاون الاقتصادي ومبادرات الأمن الغذائي، وضمان تنفيذها على الصعيدين القطري والمحلي مع مساعدة المنظمات غير الحكومية. وإلى جانب الملكية المحلية والإقليمية، ويجب أن يدعم الشركاء الدوليون الحكومات في تطوير وتقديم برامج شبكة الأمان المستهدفة جيدا كوسيلة للحماية من الصدمات البيئية والغذائية المتكررة.

وزار وزير المملكة المتحدة لشؤون أفريقيا مارك سيمندز في تشرين الأول/أكتوبر، مدينة تمبكتو - وهو أول وزير بريطاني يفعل ذلك لسنوات عديدة. وخلال الزيارة، أشار إلى التراث الثقافي الغني لمنطقة الساحل وإمكاناتها الكبيرة لتحقيق النجاح. ورأى بنفسه مدى احتياج المنطقة إلى المجتمع الدولي

والمبعوث الخاص برودي وممثلي الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي لإسهاماتهما الهامة في المناقشة هذا الصباح. وترحب المملكة المتحدة باعتماد البيان الرئاسي S/PRST/2013/20، الذي يحدد موقف مجلس الأمن القوي والموحد بشأن إحلال السلام واستتباب الأمن في منطقة الساحل.

وتمر منطقة الساحل بلحظة فارقة في تقدمها نحو قدر أكبر من الأمن والرخاء والحكم الديمقراطي وسيادة القانون. في الأسابيع الأخيرة، انتخبت مالي بنجاح رئيسا جديدا، واستكملت الجولة الأولى من الانتخابات التشريعية وشرع القضاء في مالي في إجراء تحقيقات في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان في أعقاب انقلاب عام ٢٠١٢. كما أجزت موريتانيا الانتخابات البرلمانية، التي تعد خطوة إيجابية نأمل أن تساعد البلد في العودة إلى دورة انتخابية عادية.

ولكن، بينما شهدنا مؤخرا خطوات إيجابية، لا تزال هناك العديد من التحديات. والجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات، وانتشار الأسلحة، والقضايا البيئية والأزمات الإنسانية لا تزال تعوق إحراز التقدم في المنطقة. وبالرغم من النجاحات التي حققها التدخل الدولي بقيادة فرنسا في مالي، لا يزال التهديد من المتطرفين الإسلاميين قائما في أجزاء كثيرة من البلد، ويمنع الفساد فيما بين النخب والمؤسسات هياكل الدولة من العمل بشكل فعال للتصدي للتحديات.

ولهذا تكتسي استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل أهمية قصوى. ينبغي أن تنفذ الاستراتيجية في أقرب وقت ممكن. وتضع الاستراتيجية المتكاملة إطارا منظما للتصدي لتلك التحديات. والإطار ليس مفيدا للأمم المتحدة فحسب، بل لمجموعة واسعة النطاق من الشركاء الدوليين. إذا أريد لتنفيذ الاستراتيجية المتكاملة أن يكون فعالا، يجب علينا تحديد أولويات العمل بشأن المجالات التي يمكن إجراء تأثير ملموس

واليوم، أصبحت هذه الاستراتيجية، التي نعتقد أنها وثيقة كاملة، حقيقة. ومع أنّ صياغتها كانت واعدة، فإنّ تنفيذها مثير للتحدي في ضوء الأهداف التي ترمي إلى تحقيقها، والتدخلات المختلفة اللازمة لكي تصبح حقيقة والعوامل الكثيرة التي ينطوي عليها تحقيق النتائج المنشودة. لذا، إنّ التعبئة المتزايدة من الجميع والأنشطة المنسقة متطلبات رئيسية، ويصدق ذلك بشكل خاص في ضوء الحقائق الميدانية. فهذه الحقائق تستدعي مجموعة من الاعتبارات، تشمل وعي أولئك الذين تستهدفهم، بجوهر الاستراتيجية التي ذكرتها أعلاه وتوليهم زمامها.

ومن هذا المنظور، نرحب بالزيارة المشتركة التي قام بها الأمين العام ورئيس البنك الدولي، بمشاركة البنك الدولي والاتحاد الأوروبي، إلى منطقة الساحل في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر. وهذه الزيارة المشتركة إلى البلدان الأربعة التي تُعنى بها الاستراتيجية بشكل رئيسي، وهي مالي، النيجر، بوركينا فاسو وتشاد، هي رمز اهتمام كبير برؤية الشركاء يعملون معا في التصدي للتحدي، فضلا عن كونها تعبيراً عن التضامن مع السكان المعنيين. لذا، إنّ تلك الزيارة خطوة هامة نحو تعبئة سكان المنطقة من أجل التنفيذ الفعّال للاستراتيجية.

وفي هذا الصدد، لا يسعنا إلاّ أن نرحب بالاستجابة الإيجابية من جانب المتأثرين بالاستراتيجية، التي تتجلى في دعم دول المنطقة لها عبر قرارها، الذي اتُّخذ في اجتماع ٥ تشرين الثاني/نوفمبر في باماكو، بإنشاء منتدى تنسيق يجتمع كل ستة أشهر، وتكون له أمانة تقنية مرنة لدعم جهود التنسيق في المنطقة. وهذه مبادرات جديدة بالثناء لأنّ مواءمة المشاريع التي تُطلقها الهيئات المختلفة في إطار استراتيجياتها الخاصة تبقى عاملاً حاسماً في الدعم الفعال.

وينبغي للالتزام الثابت من جانب المجتمع الدولي بأن يجعل التغلب على تحدّي آخر، هو وضع الشعوب في صُلب

لمساعدتها في إطلاق تلك الإمكانيات. ويمكن أن تضطلع استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل بذلك تماماً. حان الوقت الآن للانتقال من النظرية إلى العملية وإطلاق تلك الإمكانية. ويتطلب ذلك الالتزام والموارد، ونأمل أن أصول الأمم المتحدة في المنطقة، وخاصة المكتب الإقليمي في داكار، يمكن الآن حشده للبدء في العمل الذي يجب القيام به في التنفيذ.

السيد مينون (توغو) (تكلم بالفرنسية): أود أولاً أن أهنئ الرئاسة الفرنسية على تنظيم هذه الجلسة الهامة بشأن السلام والأمن في أفريقيا، التي تركز على منطقة الساحل وآفاق تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة. وتعكس جلسة اليوم بوضوح الاهتمام الخاص الذي يوليه مجلس الأمن والأمين العام لتلك المسألة، وتوضح مرة أخرى وعي المجتمع الدولي بالصلة التي لا تنفصم عراها بين السلام والأمن، من جهة، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى.

وأشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية، بمن في ذلك الأمين العام نفسه، ورئيس البنك الدولي، والمبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة الساحل وممثلا الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، على بياناتهم.

وقبل أكثر من سنة بقليل، بينما كان المجلس يسعى إلى إيجاد السبيل لإنهاء مأساة كانت تتكشف في شمال مالي، كانت لدى الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن عبر القرار ٢٠٥٦ (٢٠١٢)، رؤية لجعل إعداد استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل مسألة عاجلة وأساسية في ضوء المشاكل المعقدة والعديدة التي تواجه المنطقة. وهذه المبادرة بحدّ ذاتها تحدّي لأنها تنطوي على أن تجمع معا في نهج شامل التحديات المتعددة الأبعاد للمسائل الإنسانية ومسائل الحوكمة والأمن والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية وحقوق الإنسان التي تواجهها منطقة الساحل.

الظروف المؤاتية لتنفيذ المدروس لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل.

إنّ التنسيق والتعاون بين دول المنطقة من جهة، وبين المنظمات دون الإقليمية من جهة أخرى، أساسيان لمكافحة جميع أنواع التهديدات، ولا سيما أنشطة الجماعات الإرهابية، وانتشار الأسلحة والجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما يشمل الاتجار بالمخدرات. وهذا التنسيق والتعاون مؤشر على فعالية النتائج المتوقعة من الاستراتيجية المنفذة. وفي هذا الصدد، سرّنا عقد المؤتمر الإقليمي الثاني في الرباط، المغرب، في ١٣ و ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر حول أمن الحدود بين دول منطقة الساحل والمغرب العربي.

واستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل تجلب الأمل الكبير لشعوب تلك المنطقة، لأنها بوضوح تأتي في أعقاب أزمة مالي، ولأنّ المجتمع الدولي قد أقرّ أنه إذا لم نتخذ إجراء ضد الفقر، وبخاصة في سياق بيئة صعبة تقوّض صمود السكان، فمن المؤكد أنّ التهديدات للسلام والاستقرار، مثل الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب، ستجد تربة خصبة في المناطق الأكثر ضعفاً.

لذا، من المهم مواصلة الزخم الذي مكن من إحراز التقدم فيما يتعلق بحالة مالي. وهذا سبب آخر يجب أن يكون محرّك التعبئة، وبخاصة على صعيد الموارد المالية، لضمان تحقيق أهداف الاستراتيجية.

أخيراً، ترحب توغو باعتماد البيان الرئاسي حول المسألة قيد النظر (S/PRST/2013/20)، وتشكر الوفد المغربي على قيادته للعملية التي أفضت إلى ذلك.

السيد ندوهونغوريهي (رواندا) (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة الهامة حول السلام والأمن في أفريقيا، التي تركز على منطقة

المشاريع والبرامج، وتمكينها من تولى زمامها، بموازاة الموازنة بين توقعات الشعوب وقيود الموارد المتاحة، ممكنا بشكل أسهل. وهو يلبّي أيضا الشرط المتمثل في أنّ الحقيقة الميدانية تقتضي العمل. ومن أجل تحديد ملائم للأولويات، فإنّ ذلك يتطلب أن يكون الشركاء على اتصال بالسكان لكي يفهموا توقعاتهم فهما أفضل.

وهنا، يظهر بوضوح تحدّي رئيسي آخر، هو تمويل الاستراتيجية. فمن المهم أن يراعي الدعم المالي وسواه من أشكال الدعم الأخرى القيود التي تعانيها المنطقة، والمخاطر والوقت الذي يحتاجه السكان لاكتساب القدرة على الصمود المعزز. لذا، ترحب توغو بتعهدات التمويل التي قدّمها البنك الدولي والاتحاد الأوروبي أثناء الزيارة إلى منطقة الساحل، وتدعو المانحين الآخرين إلى تقديم دعمهم الحاسم بغية تحقيق توقعات دول المنطقة وشعوبها.

وفيما يحتشد المجتمع الدولي من أجل منطقة الساحل بأكملها، من الواضح أنّ مالي تبقى محور التهديدات والتحديات التي تواجه المنطقة. لذا، علينا أن نتذكّر أنه مع انتشار بعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وكما أكّدت توغو سابقا، تبقى مالي مشروعا تجريبيا على صعيد تنفيذ الأهداف الاستراتيجية للاستراتيجية المتكاملة لمنطقة الساحل من أجل السلام والأمن والاستقرار والصمود والتنمية الاقتصادية - الاجتماعية في تلك المنطقة.

لكنّ الحالة الأمنية المضطربة في شمال مالي تزداد تعقيدا بسبب حالة مماثلة من حيث الصعوبة في منطقة كيدال. فالتهديدات الإرهابية المتواصلة، التي قد تصل إلى حدّ القتل المريع للصحفيين، تذكّرنا بأنّ الأمن والاستقرار يقيان الشواغل الأكثر إلحاحا. وهذا يستلزم منا تسوية المظالم والتوفيق في أقرب وقت ممكن بين مصالح الأطراف الفاعلة التابعة لدول منطقة الساحل، مع التمسك الكامل بسيادتها، بغية ضمان

من القوات الفرنسية لعملية سيرفال، من تحرير مالي من الإرهابيين من الشمال. كما نشيد بالجهود الكبيرة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

وبالرغم من التقدم المحرز، لا تزال منطقة الساحل والصحراء تواجه تحديات أمنية، لا سيما من الحركات الإرهابية التي أعادت التجمع في شمال مالي ومن الحالة المثيرة للقلق في كيدال. وتمثل هذه الجماعات، التي لا تقتصر عملياتها على بلد واحد، تهديدا مستمرا للمالي ومنطقة الساحل بأكملها. ولذلك على بلدان المنطقة تعزيز تعاونها الأمني، لا سيما الأمن عبر الحدود، من أجل مكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود الوطنية وانتشار الأسلحة والمخدرات والاتجار غير المشروع بها في المنطقة بطريقة أكثر فعالية وتنسيقا. وفي ذلك الصدد، فإن علاقات حسن الجوار الإقليمي وتبادل المعلومات والاتصالات، بما في ذلك في إطار عملية نواكشوط، أمران يتسمان بالأهمية لإحراز تقدم كبير.

كما تتطلب مكافحة الإرهاب من دول المنطقة بناء قدراتها للمراقبة الفعالة لأراضيها وحدودها بالذات ولمكافحة الشبكات الإجرامية والإرهابية. وفي ذلك الصدد، نشيد بعقد المؤتمر الإقليمي الثاني بشأن أمن الحدود بين منطقتي الساحل والمغرب العربي في ١٣ و ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر. وتلك الآليات للتعاون بين بلدان منطقتي الساحل والمغرب العربي تتسم بأهمية بالغة لفعالية وتنسيق مكافحة الجماعات الإرهابية التي تزرع بذور الدمار في المنطقة.

وكما قلت سابقا، إن المسائل المتعلقة بالتنمية تمكّن في صميم الأزمة في منطقة الساحل. وتتسم مشاريع التعليم والبنية التحتية والطاقة والزراعة والتنمية - لا سيما المشاريع السريعة الأثر والمشاريع التي توجد الوظائف للشباب - بالأهمية في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة. وفي ذلك الإطار، تشكل

الساحل. وأود أن أشكر الأمين العام على التزامه وإحاطته الإعلامية. كما أرحب بالسيد جيم يونغ كيم، رئيس البنك الدولي؛ والسيد رومانو برودي، المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة الساحل؛ والسيد ميشيل ريفرون دو مونتون، الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي المعني بمنطقة الساحل، وأشكر كلاً منهم على عرضه.

يود وفد رواندا أن يؤيد بيان السفير تيتي أنطونيو، المراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، الذي أرحب به. وسأضيف بضع ملاحظات بصفتي الوطنية.

ترحب رواندا باعتماد البيان الرئاسي المتعلق بمنطقة الساحل (S/PRST/2013/20)، بمبادرة من المغرب. وأود أن أعثّم هذه الفرصة لكي أرحب بالتزام المغرب الثابت بدعم مسألة الساحل في السنتين الماضيتين، بصفته عضوا في مجلس الأمن. لقد كانت لنا مناقشة مفتوحة نُظّمت في كانون الأول/ديسمبر الماضي، برئاسة وزير خارجية المغرب (S/PV.6882)، وتوجت ببيان رئاسي (S/PRST/2012/26)؛ وجلسة إحاطة إعلامية للجنة مكافحة الإرهاب في أيلول/سبتمبر حول مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل، برئاسة المغرب؛ والبيان الرئاسي الذي اعتمده المجلس للتو.

وكما يؤكد البيان الرئاسي الذي اعتمد للتو، إنّ مشكلة منطقة الساحل متعددة الأبعاد. ففيها جوانب متعلقة بالحوكمة والأمن والشؤون الإنسانية وحقوق الإنسان ومسائل التنمية. لذا، تدعم رواندا نهجا منسقا وشاملا ومتكاملا يولي الأولوية للسعي إلى حلول دائمة للأسباب الجذرية للأزمة، ترتبط ارتباطا رئيسيا بالحوكمة والتنمية.

ومنذ قيام الثورة الليبية والانتشار اللاحق للأسلحة في جميع أنحاء المنطقة، بات الإرهاب وانعدام الأمن يشكّلان تهديدات مستمرة لبلدان منطقة الساحل. وأعتّم هذه الفرصة لأشيد بالقوات الأفريقية والمالية التي تمكّنت، بالدعم الحاسم

السيدة لوكاس (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية):
أشكر فرنسا على منح منطقة الساحل الأولوية خلال رئاستها لمجلس الأمن. كما أشكر الأمين العام، ورئيس البنك الدولي، والمبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة الساحل، والمراقب الدائم عن الاتحاد الأفريقي، والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي على الإحاطات الإعلامية التي قدموها، وأظهرت مدى حشد المجتمع الدولي بأسره لتحقيق الأمن والتنمية في منطقة الساحل.

وخلال العام الماضي، تركز الاهتمام على حل الأزمة المتعددة الأبعاد في مالي. وأحرز الحد من تهديد الإرهاب واستعادة سلامة أراضي مالي وعودة النظام الدستوري في باماكو تقدما كبيرا. ومع ذلك، نعلم جميعا أن هذه الأزمة تشكل أكثر المظاهر حدة وأحدثها لدورة متكررة من دورات انعدام الأمن في منطقة الساحل.

ومع أن أسباب انعدام الأمن ذاك محلية في أغلب الأحيان، فإن تداعياته متجاوزة للحدود الوطنية. وردا على ذلك، يلزمنا اتخاذ نهج إقليمي متكامل. وفي هذا الصدد، نرحب بشدة بمبادرة الأمين العام بالقيام بزيارة مشتركة إلى المنطقة بالتزامن مع رئيس البنك الدولي وبمشاركة الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي ومصرف التنمية الأفريقي. وساعدت الزيارة على بدء تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وعلى توحيد جهود المجتمع الدولي. وأسفرت على وجه الخصوص عن إنشاء منبر للتنسيق ستتولى مالي رئاسته الأولى. وتتاح لنا الآن فرصة فريدة لتعزيز الشراكة بين المجتمع الدولي وبلدان منطقة الساحل ولاستعراض الكيفية التي نتعاون بها.

وفي سياق الشراكة الوثيقة والطويلة الأمد التي تقيمها لكسمبرغ مع العديد من بلدان المنطقة، بما في ذلك السنغال ومالي وبوركينا فاسو والنيجر، شددنا دائما على الصلة الوثيقة بين الأمن والتنمية وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ونرحب

استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل أداة مثالية لمعالجة المشاكل المتعدد الأبعاد في المنطقة، وفي المقام الأول التنمية. وفي ذلك السياق، نشيد بالزيارة المشتركة إلى المنطقة التي قام بها الأمين العام، ورئيس البنك الدولي، ودونالد كايروكا، رئيس مصرف التنمية الأفريقي، بمشاركة الاتحاد الأفريقي والشركاء الآخرين. ونعتقد أن استعداد المجتمع الدولي الواضح لدعم كفاح المنطقة من أجل تحقيق السلام والتنمية ديناميكية هامة من المؤكد أنها ستؤدي أكلها.

وفي ذلك الصدد، نشجع على تحسين تنسيق أنشطة الشركاء الإقليميين والدوليين في مالي ومنطقة الساحل. وعلى نحو مماثل، تأمل رواندا بان يكون الاجتماع الوزاري بشأن الاستراتيجية المتكاملة، الذي عقد في باماكو في 5 تشرين الثاني/نوفمبر، قد منح زخما جديدا لتحسين تنسيق تنفيذ الاستراتيجية وأتاح للمنطقة فرصة لتولي ملكية تلك الأداة، التي لا بد من استخدامها بالتنسيق مع دول منطقة الساحل وغرب أفريقيا ومنطقة المغرب العربي، وبمساعدة مكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا.

وفي الختام، نؤكد مرة أخرى على ضرورة أن تعالج بلدان منطقة الساحل، بدعم الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف، الأسباب الجذرية في منطقتها، لا سيما الحوكمة والتنمية. كما نأمل أن تتولى تلك البلدان ملكية استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة بغية ضمان التنفيذ السريع والمتسق للاستراتيجية. وتحقيقا لتلك الغاية، يتسم بناء القدرات والتعاون عبر الحدود وتبادل المعلومات بأهمية بالغة في التصدي لآفات تلك المنطقة، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات والأسلحة والإرهاب.

ونحن على اقتناع بان نشر بعثة الاتحاد الأفريقي في مالي ومنطقة الساحل، بالتآزر مع الأمم المتحدة والشركاء الآخرين، سيسهم إسهاما كبيرا في تحسين الحالة في المنطقة.

والأمر يستلزم بذل جهود مشتركة. وفي إطار تقديم الدعم للمنطقة، ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة وجميع الشركاء على الصعيدين المتعدد الأطراف والثنائي تعزيز وتنسيق جهودهم مع مراعاة المبادرات والشواغل الوطنية والإقليمية المتعلقة بالاعتمادات.

ويجب أيضا تكثيف المساعدات الإنسانية من أجل مساعدة شعوب منطقة الساحل في تعزيز قدرتها على الصمود. ونعلم بالفعل أن ١٦ مليون شخص معرضون لخطر سوء التغذية في العام المقبل في المنطقة. ولم يتم تغطية سوى نسبة ٥٩ في المائة من النداء الإنساني لهذا العام. ويتعين بذل المزيد من الجهود. وستواصل لكسمرغ القيام بدور نشط في الجهود المبذولة بتشجيع من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومنسقه الإقليمي للشؤون الإنسانية لمنطقة الساحل.

أختمت بياني بتوجيه الشكر إلى وفد المغرب على إعداد وتيسير البيان الرئاسي (S/PRST/2013/20) الذي اعتمده المجلس للتو. والاستراتيجية الخاصة بمنطقة الساحل موجودة، وقد أقرها مجلس الأمن وحث الآن الوقت لتنفيذها بالكامل.

السيد تشوركن (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يجب على مجلس الأمن والأمن العام إعطاء الأولوية عن حق للوضع الإنساني في منطقة الساحل. وهذا هو السبب تحديدا لترحيلنا بتعيين المبعوث الخاص للأمن العام إلى منطقة الساحل، السيد رومانو برودي، وهو سياسي معروف عالميا. ونحن ممتنون للسيد برودي لما يقوم به من عمل هام في الاضطلاع بولايته.

تعاني منطقة الساحل من عدم الاستقرار وتواجه تحديات اجتماعية واقتصادية خطيرة. والعمليات الجارية هناك صعبة ومتعددة الأوجه وأسبابها الجذرية غير متجانسة بالمرّة. ومن الواضح أن التدابير المفككة لوقف الأزمات غير فعالة بداهة. ففي منطقة الساحل، هناك فعلا روابط واضحة بين الأمن والتنمية.

بالإقرار بهذه الصلة في استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. وبغية تنفيذ الاستراتيجية، نود أن نركز على ثلاثة عناصر.

أولا، من أجل تحقيق الاستقرار بصورة مستدامة في منطقة الساحل، ستكون بلدان المنطقة مدعوة إلى مواصلة جهودها في التعاون الإقليمي والأقليمي للتصدي للتحديات الأمنية المشتركة التي تواجهها. ويلزم اتخاذ إجراءات لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية ومراقبة تدفق الأسلحة وإدارة المناطق الحدودية.

وفي غضون ذلك، علينا أن نعالج الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار. وفي معظم بلدان منطقة الساحل، يشكل عدم التنمية وعدم المساواة والفقر مصدرا للكثير من التوتر. ولذلك، يتسم بأهمية أساسية إيجاد بدائل اقتصادية قابلة للبقاء للملايين الشباب الذين لا توجد آفاق أمامهم في الوقت الحالي. ويجب أن نركز على الأمن الغذائي وبناء القدرات الإنتاجية ودعم المشاريع المحلية التي توجد الوظائف، فضلا عن التركيز على زيادة التكامل الاقتصادي، لا سيما فيما يتعلق بالطاقة والبنية التحتية. وبالنسبة لنا، لا بد من إيلاء اهتمام خاص لتعزيز مؤسسات الدولة. ويجب إخضاعها للمساءلة وتعزيز الحوكمة المحلية وتقديم الخدمات الأساسية لجميع المواطنين، مع المساعدة في تخفيف حدة التوترات الداخلية وتعزيز التماسك الاجتماعي. وينبغي تشجيع مشاركة النساء، اللائي في أغلب الأحيان يستبعدن من صنع القرار.

ولن يؤدي إلى تحقيق الاستقرار في المنطقة وتعزيز التنمية الاجتماعية - الاقتصادية فيها سوى العمل المتضام والمستمر والاستباقي من جانب دول المنطقة - العمل الذي ينصب على الأولويات الوطنية مع إدماج البعد المتعلق بالتعاون الإقليمي. ومع ذلك، لن يكون أي بلد في منطقة الساحل قادرا بمفرده على التصدي للتحديات التي تواجهها المنطقة.

فضلا عن خطر الخلايا النائمة والجماعات المسلحة التي تنخرط حتى في أعمال نهب وتنافس في ما بينها من أجل السيطرة على طرق تهريب المخدرات.

لقد كانت الأزمة في مالي تحديا خطيرا لدول منطقة الساحل، وهو ما يدل على الطابع المعقد والمتشابك للمشكلة. وكانت تهديدا حقيقيا للأمن في المنطقة وما وراءها لحد بعيد. ونأمل أن تنجح سلطات مالي، بدعم من المجتمع الدولي، في إعادة النظام الدستوري والنظام بشكل عام في جميع أنحاء البلد وضمان التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والتدريبية. وفي الختام، نود أن نشكر وفد المغرب على إعداد البيان الرئاسي (S/PRST/2013/20) الذي أيدناه.

السيد مهدييف (أذربيجان) تكلم بالإنكليزية: أود أن أبدأ بالإعراب عن امتناننا للرئاسة الفرنسية لمجلس الأمن لعقد هذه الجلسة الهامة لاستعراض تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. وأود أن أشكر الأمين العام ومقدمي الإحاطات الإعلامية الآخرين على إحاطتهم الشاملة. ونرحب بالبيان الرئاسي (S/PRST/2013/20) الذي تم الإداء به في وقت سابق اليوم، والذي أثبت مرة أخرى عزم مجلس الأمن على التصدي للتحديات الأمنية والسياسية المعقدة والنهوض بالسلام والاستقرار والتنمية في منطقة الساحل.

لا يزال اتباع نهج متماسك وشامل ومنسق والمشاركة المتسقة للجهات الفاعلة الإقليمية والدولية أمرا ذا أهمية حيوية. ونحن ممتنون للأمين العام ومبعوثه الخاص إلى منطقة الساحل والممثلين الخاصين لغرب ووسط أفريقيا وبعثات الأمم المتحدة والكيانات ذات الصلة العاملة على أرض الواقع على دعمهم لبلدان المنطقة ومساهماتهم في ضمان إحراز تقدم نحو تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل.

وفي ظل هذه الظروف، لا يمكن حل مشاكل المنطقة إلا بطريقة شاملة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم الخطوات التي اتخذتها دول المنطقة باتخاذ طائفة واسعة من التدابير للتوصل إلى تسوية سريعة للوضع المضطرب في هذه المنطقة الشاسعة من أفريقيا، وهو أمر في مصلحتنا جميعا.

ونشير إلى أن هذا هو الأساس الحقيقي للنهج المتبع، تحت قيادة السيد برودي، لوضع استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، ونؤكد مجددا دعمنا لتلك الاستراتيجية. ويُنتظر أن يكون لتنفيذها بصورة متسقة دور هام في تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة، وذلك بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة والتصدي للتهديدات والتحديات الجديدة. ونأمل في تحقيق الأهداف المرسومة. ونحن عازمون على تقديم المساعدة في هذه العملية.

ونحن على اقتناع بأنه يجب في سياق تنفيذ الاستراتيجية أخذ الأولويات الوطنية في الاعتبار، ولا سيما أولويات الدول المتلقية للمعونات. ويسرنا أن بلدان المنطقة تعلن بنشاط دعمها للاستراتيجية وتسعى إلى تنفيذها وتنخرط في تعاون مشترك مثمر.

واليوم، من الواضح أن العمليات المتناقضة في عدد من بلدان شمال أفريقيا والشرق الأوسط كانت حافزا قويا لتصعيد خطر الإرهاب وانتشار الأيديولوجيات المتطرفة وانتشار الأسلحة غير المنضبط. وترافقت هذه العوامل، في بعض الحالات، مع تدخل قوى خارجية مما كان له آثار كبيرة في زعزعة الاستقرار.

ونحن قلقون للغاية إزاء استمرار خطر تحول منطقة الساحل إلى ملاذ لأنشطة الإرهابيين والهياكل الإجرامية، بما في ذلك الانتشار غير المشروع للأسلحة والاتجار بالمخدرات. ويجب أن نلاحظ أنه توجد حاليا في منطقة الصحراء والساحل ترتيبات للتعاون المفيد لجميع أطرافه بين هياكل إرهابية كبيرة،

وفي الختام، أود مرة أخرى أن أشدد على أهمية الالتزام القوي والمستمر من قبل المجتمع الدولي بسيادة بلدان منطقة الساحل وسلامتها الإقليمية ووحدها واستقلالها السياسي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية. وبطبيعة الحال، أود أن أشكر المتكلمين على عروضهم بشأن التحديات في منطقة الساحل ومقترحاتهم للتصدي لها.

تواجه بلدان منطقة الساحل تحديات معقدة عابرة للحدود الوطنية في جميع المجالات - الحكم والأمن والوضع الإنساني والتحديات الخطيرة للتنمية. وكما ذكر المتكلمون، فإن هذه الظواهر لا تعرف الحدود، وبالتالي تتطلب نهجا مشتركا. وسعي استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، التي أطلقها الأمين العام في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ بناء على طلب مجلس الأمن، إلى اعتماد نهج شامل لإزاء تلك التحديات أمر صائب.

وسيكون للتعزيز المتوقع لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في داكار دور أساسي في التنسيق بين جميع الجهات الفاعلة لتنفيذها.

ومع ذلك، لن يكون لهذه الاستراتيجية معنى، إذا لم تدعمها تعبئة المجتمع الدولي بأسره خلفها. إنني أرحب في هذا السياق بالتعهدات المالية الكبيرة التي أعلن عنها البنك الدولي والاتحاد الأوروبي خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر لفائدة بلدان منطقة الساحل. وقررت فرنسا، التي تعد أكبر مانح ثنائي في المنطقة، زيادة تعهداتها المالي ليصل إلى ٩٠٠ مليون يورو خلال العامين ٢٠١٤-٢٠١٥، ما مجموعه ١,٢ مليار دولار أمريكي. ونعقد أيضا بأنه يمكن لصندوق العمل من أجل منطقة الساحل، الذي اقترحه السيد برودي والذي سيديره مصرف التنمية الأفريقي، القيام بإسهام مفيد في الجهود الدولية في إطار استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة. ولكن حتى تكون تلك الاستثمارات فعالة، يجب أن تلي احتياجات

وأذربيجان تثنى أيضا على الجهود التي تبذلها بلدان منطقة الساحل والمنظمات الإقليمية ذات الصلة، بما فيها تلك التي تهدف إلى تعزيز التعاون والتنسيق على الصعيد الأقليمي. وفي هذا الصدد، نرحب بالاجتماع الوزاري بشأن الاستراتيجية المتكاملة الذي عقد مؤخرا في باماكو برئاسة مالي. ونخطط علما على نحو إيجابي بالقرار الذي اتُخذ في الاجتماع لوضع منهاج تنسيق لاستراتيجية منطقة الساحل والإعلان المتعلق بإنشاء أمانة تقنية مرنة لدعم جهود التنسيق في المنطقة.

وبناء القدرات الوطنية وآليات الإنذار المبكر القوية واتباع نهج منسقة هي أمور ضرورية للتصدي بفعالية للتهديدات العابرة للحدود التي تواجه المنطقة. ويشجعنا عزم دول المنطقة الساحل والصحراء على تكثيف التعاون والتنسيق بهدف وضع استراتيجيات جماعية وشاملة لأمن الحدود ومكافحة الإرهاب على الصعيد الأقليمي. والمؤتمر الإقليمي الثاني الذي عقد مؤخرا بشأن أمن الحدود بين دول منطقة الساحل والمغرب العربي، والذي استضافه المغرب في الرباط، كان متدي هاما وحسن التوقيت لتحقيق هذه الغاية.

ومواصلة تعزيز المصالحة الوطنية والحوار المجتمعي هي مهمة أساسية أخرى. وفي هذا السياق، نؤيد الجهود الوطنية والدولية والإقليمية ودون الإقليمية الجارية لتعزيز العمليات السياسية في مالي ونرحب بالالتزام حكومة مالي بمعالجة الأسباب الجذرية للأزمة المتعددة الأوجه في ذلك البلد.

والدعم الدولي المستمر للحكومات الوطنية في المنطقة مطلوب، وذلك بهدف تمكينها من تلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحا للسكان المتضررين وتنفيذ نهج تستند إلى القدرة على الصمود لتحقيق التنمية المستدامة. ونرحب بالزيارة المشتركة التي قام بها الأمين العام ورئيس البنك الدولي للمنطقة مؤخرا والإعلان عن خطط لتقديم تمويل لدعم الجهود الوطنية والإقليمية.

التي اتفق بشأنها وزراء جميع دول المنطقة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر في باماكو. وتتسم تلك الآلية التي تترأسها مالي مدة عامين، مع أمانة يوفرها الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، بميزة الجمع بين جميع دول غرب أفريقيا والمغرب العربي، فضلا عن المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة. وسوف يجد الشركاء الأساسيون للبلد أنه من المفيد لهم الارتباط بتلك الآلية.

تلتزم فرنسا، سواء بصفتها الوطنية أو بوصفها جزءا من إطار استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، بالوقوف إلى جانب دول الساحل من أجل تعزيز الأمن في المنطقة. وهذا هو السبب في استضافتنا لاجتماع الأسبوع المقبل بخصوص الاتجار بالمخدرات وآثاره على السلم والأمن في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وتستدعي الآثار الضارة للاتجار بالمخدرات، التي تشجع على الفساد وتقوض حوكمة الدول، تعزيز مواجهة جماعية له.

علاوة على ذلك، أود أن أكرر ذكر التزامنا أمام شعوب منطقة الساحل التي تواجه تحديات. وبعد الحالة الطارئة في مالي، حان الوقت بالنسبة للمجتمع الدولي لمواجهة الأسباب الجذرية للأزمة في منطقة الساحل. إذ لا يمكن تثبيت الأمن في منطقة الساحل بدون إحداث تنمية. والعكس صحيح أيضا. لذلك فتحسين الأمن لا غنى عنه لتحقيق التنمية في المنطقة.

استأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥.

الدول المعنية، ويجب ترجمة هذه المقترحات بسرعة إلى مشاريع ملموسة لشعوب منطقة الساحل.

لقد عانى ما يقدر بنحو ١٠ ملايين شخص في المنطقة نتيجة لانعدام الأمن الغذائي في عام ٢٠١٣. ومن واجبا الجماعي تحسين حصول هؤلاء الأشخاص على الخدمات الأساسية، مثل النقل والمياه والغذاء والتعليم والصحة. كما يجب أن يشكل أيضا تطوير المساحات الصحراوية محورا رئيسيا لتركيز جهودنا، لا سيما من خلال دعم أنشطة الرعي وتطوير البنية التحتية التي من شأنها أن تسمح بافتتاح هذه المساحات.

من أجل مواجهة تلك التحديات، يبدو لي أنه ثمة كلمة أساسية ألا وهي الثقة. بدون وجود ثقة بين جميع دول المنطقة، لن نكون قادرين على تقديم استجابة منسقة لمواجهة التحديات عبر الوطنية. وتعد الثقة بين جميع الدول المعنية، أي فيما بين دول غرب أفريقيا وكذلك بين دول المغرب العربي، أمرا بالغ الأهمية من أجل التصدي للتحديات التي تواجه المنطقة بشكل جماعي. وهذا هو في الواقع معنى البيان الرئاسي الذي اعتمدهنا للتو (S/PRST/2013/20) بمبادرة من زملائنا المغاربة.

مع إيلاء اهتمام خاص لمسألة الأمن، لا تعترف الجماعات الإرهابية وتلك التي تقوم بأنشطة تجار غير مشروع في المنطقة بأي حدود، الأمر الذي يجعل الحاجة إلى اتباع نهج منسق أكثر إلحاحا. ونرحب في هذا السياق بعقد المؤتمرين المعنيين بالحدود، المعقودين في طرابلس في عام ٢٠١٢ والرباط في عام ٢٠١٣. إننا نشيد أيضا بآلية التنسيق والتعاون، التي أنشئت كجزء من استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل،